



المشروع ممول
من قبل الاتحاد الأوروبي

دليل

المجتمع المدني:

استدامة السلام

خلال الانتخابات



يتألف دليل المراقبين المحليين للانتخابات من خمسة أدلة هي:

- دليل للمجتمع المدني: استدامة السلام خلال الانتخابات
- دليل للمجتمع المدني: رفع التقارير عن مراقبة الانتخابات
- دليل للمجتمع المدني: مراقبة الانتخابات بمنظور جندي
- دليل للمجتمع المدني: إصلاح الانتخابات
- دليل للمجتمع المدني: مراقبة مواقع التواصل الاجتماعي خلال الانتخابات

المحتويات

5	الفصل الأول: نظرة عامة على مبادرات منظمات المجتمع المدني لمنع العنف الانتخابي طوال الدورة الانتخابية
	1.1 المقدمة
	1.2 فهم العنف الانتخابي
	1.3 النهج المُعتمدة في منع وتخفيف العنف الانتخابي
9	الفصل الثاني: مبادرات منظمات المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية
	2.1 دعم الإصلاح الانتخابي
	2.2 التعامل مع الجرائم الانتخابية
	2.3 التربية المدنية
	2.4 الحوار بين الأحزاب
14	الفصل الثالث: مرحلة ما قبل الانتخابات
	3.1 التحقق من قائمة الناخبين
	3.2 المراقبة ما قبل الانتخابات
	3.3 الإنذار المبكر والاستجابة
	3.4 رصد الأجهزة الأمنية
	3.5 توعية الناخبين
	3.6 رصد العنف
	3.7 منصات التعهيد الجماعي وتبيان الحوادث على خارطات
	3.8 منتديات الحوار قبل الانتخابات
	3.9 رصد وسائل الإعلام
32	الفصل الرابع: مرحلة الانتخابات
	4.1 غرفة متابعة الوضع
	4.2 غرفة النساء لمتابعة الوضع
	4.3 المراقبون المحليون للانتخابات
	4.4 تجميع الأصوات الموازي
40	الفصل الخامس: مرحلة ما بعد الانتخابات
	5.1 المراقبة ما بعد الانتخابات
	5.2 الوساطة



الفصل الأول:

نظرة عامة على مبادرات منظمات

المجتمع المدني لمنع العنف الانتخابي

طوال الدورة الانتخابية

1.1 المقدمة

يهدف هذا الدليل إلى التوعية بمجموعة الأدوات المتوفرة لمنظمات المجتمع المدني لمنع و/أو تخفيف العنف الانتخابي طوال فترة الدورة الانتخابية. يستعرض الدليل 19 أداة تستخدمها منظمات المجتمع المدني لمنع و/أو تخفيف العنف الانتخابي. تمّ تحديد هذه الأدوات بعد مراجعة شاملة لمبادرات المجتمع المدني الحديثة وبعد إجراء مقابلات مع عاملين في هذا المجال من جميع مناطق العالم. تمّ تصنيف الأدوات بناءً على «المراحل» الأربعة للدورة الانتخابية:

1 مرحلة التعزيز الديمقراطي (المشار إليها أيضًا بـ "فترة ما بين الانتخابات")، وهي الفترة التي تبدأ ستة أشهر بعد الانتخابات وتمتد حتى 12 شهرًا قبل الانتخابات

2 مرحلة ما قبل الانتخابات، وهي الفترة التي تبدأ قبل 12 شهرًا من الانتخابات وتمتد حتى يوم الاقتراع

3 مرحلة يوم الاقتراع، وهي الفترة التي تغطي عمليات يوم الاقتراع

4 مرحلة ما بعد الانتخابات، وهي الفترة التي تبدأ بعد يوم الانتخابات وتمتد حتى ستة أشهر بعد الانتخابات.

رغم أن تقسيم الدورة الانتخابية إلى هذه المراحل يبدو عشوائيًا إلى حد ما، لاسيما بسبب اختلاف هذه المفاهيم حسب البلدان والمناطق، ولكن هذا التقسيم يبيّن كيف يمكن الاستفادة من المبادرات المختلفة في مراحل مختلفة من الدورة الانتخابية. وسيكون هذا التقسيم مفيدًا لمنظمات المجتمع المدني والجهات المانحة التي تنظر في ترتيب الأنشطة التي قد تكون ذات صلة في بلد معين بشكل متسلسل. ويهدف هذا التقسيم أيضًا إلى التأكيد على الحاجة إلى معالجة مسألة العنف الانتخابي طوال الدورة الانتخابية، والتي سيتم مناقشتها لاحقًا أدناه. وفي الوقت نفسه، قد تكون بعض الأدوات التي تمّ تخصيصها لجزء معين من الدورة مفيدة لفترة أطول أو خلال الدورة الانتخابية بأكملها. وقد تمت الإشارة إلى ذلك في الدليل.

لكل أداة، تمّ اختيار بلد معين على سبيل المثال لتوضيح كيف استخدمت منظمات المجتمع المدني الأداة بشكل نجاح في سياق بلد معين. وبالنسبة لبعض الأدوات، جرى تنفيذ عدد كبير من مبادرات منظمات المجتمع المدني، ولم تحدّد في هذا الدليل سوى عدد محدود منها. ويرجى الاطلاع على قسم تحت «المراجع الإضافية» للحصول على مزيد من المعلومات حول أداة محدّدة. رغم وجود مؤلفات أكاديمية كثيرة حول العنف الانتخابي، إلا أنه لا يتوفّر الكثير من المعلومات حول أسلوب منظمات المجتمع المدني وغيرها من الأطراف المعنية في صياغة المبادرات لمنع العنف الانتخابي أو تخفيفه.

لهذا السبب، يعتزم فريق العمل المشترك للمساعدة الانتخابية التابع للمفوضية الأوروبية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إصدار دليل موارد إلكتروني يقدّم أدوات لمساعدة جميع الأطراف المعنية في الانتخابات على إعداد مبادرات فعّالة لمنع و/أو تخفيف العنف الانتخابي. يقدّم هذا الدليل، الذي تمت كتابته بتكليف من المديرية العامة للمفوضية الأوروبية بالتعاون الدولي والتنمية، معلومات حول تلك الجوانب في دليل الموارد التي تهتمّ منظمات المجتمع المدني.

1.2 فهم العنف الانتخابي

الانتخابات عبارة عن آلية سلمية لحلّ النزاع السياسي بين الأطراف المعنية التي تتنافس على السلطة. ولكن على الرغم من أنّ الانتخابات بحد ذاتها لا تسبّب نزاعًا أو عنفًا، ولكن قد تُكون العيوب في العملية الانتخابية محفزًا للتوتر، والذي غالبًا ما يكون قاتمًا بين المجموعات وقد يؤدي إلى أعمال عنف. تُعرف هذه العوامل الأساسية بـ «الأسباب الجذرية».

يُعتبر العنف الانتخابي شكل من أشكال العنف السياسي الذي غالبًا ما يهدف إلى التأثير على نتيجة الانتخابات وبالتالي التأثير على توزيع السلطة.¹ ويمكن أن يحدث العنف الانتخابي في أي مرحلة من مراحل الدورة الانتخابية وأن يؤثر عليها، ويشمل ذلك تجديد قانون الانتخابات، أو تسجيل الناخبين، أو تسجيل المرشحين، أو سير الحملة، أو يوم الاقتراع، أو عملية الإعلان عن النتائج. وقد يرتكب أي طرف من الأطراف المعنية بالانتخابات العنف الانتخابي، وتشمل تلك الأطراف النشطاء في الأحزاب السياسية، والجهات الفاعلة الحكومية مثل قوات الأمن، والجهات الفاعلة غير الحكومية مثل المتمردين أو الجماعات الإرهابية.

ولعل صناع القرار هم الأكثر خوفًا من انتشار العنف الانتخابي المميت، كما حدث أثناء الانتخابات الرئاسية الكينية عام 2017. ولكن قد تقع حوادث العنف الانتخابي في كثير من الأحيان على المستوى المحلي بدرجات أخف مثل تخويف أو مضايقة الناخبين أو المرشحين، أو تدمير البنية التحتية، وتدمير عمليات الاقتراع، ونظم المعلومات.² لا تزال هذه الأفعال من العنف الانتخابي مهمة لأنها تعيق المشاركة بشكل كبير، ويمكن أن تقوّض مصداقية العملية الانتخابية، وقد تسهم أيضًا في زيادة انتشار العنف.

في معظم الأحيان، تتأثر النساء والفئات الضعيفة الأخرى مثل ذوي الإعاقة والأقليات بشكل غير متناسب بالعنف الانتخابي. وأصبح العنف ضد النساء في الانتخابات مسألة بارزة بشكل متزايد ويتعين معالجتها، وناقش العاملون في هذا المجال استراتيجيات لمنعها خلال السنوات القليلة الماضية.³

United Nations Department of Political Affairs, 'Policy Directive: Preventing and Mitigating Election-related Violence', Ref 1⁽¹⁾ FP/01/2016, 1 June 2016, p.4

Claes, Jonas, p. 4⁽²⁾

See for example, UN WOMEN Preventing violence against women programming guide, IFES Violence against Women: A Framework⁽³⁾ for Assessment, Monitoring and Response and NDI's Votes without Violence: A Citizen Observer's Guide to Addressing Violence Against Women in Elections

1.3 النهج المعتمدة في منع وتخفيف العنف الانتخابي

لماذا يجب التركيز على العنف الانتخابي؟

خلال العقد الماضي، بدأت منظمات المجتمع المدني والجهات المانحة تقرّ بشكل متزايد بضرورة استهداف العنف الانتخابي على وجه التحديد، بدلاً من معالجته كجزء من طريقة منهجية شاملة لمنع نشوب الصراع أو كجزء من الدعم الانتخابي. إن مخاطر العنف الانتخابي كبيرة لدرجة تبرر مثل هذا التركيز، لذلك يفضل اتباع طريقة منهجية مع الأطراف المعنية المتعددة وعلى مدى طويل الأجل، خاصة عندما يكون فيها العنف الانتخابي منتشرًا والوضع الأمني غير مستقر (يشمل ذلك الانتخابات ما بعد الصراع) أو عندما تكون مخاطر العنف الانتخابي مرتفعة. فالعنف الانتخابي الذي ينتشر على نطاق واسع لا يفسد الانتخابات أو يشعل فتيل النزاع الأهلي فحسب، بل يهدد أيضًا شرعية المؤسسات والعمليات الديمقراطية بشكل عام. وعندما يتم تقييد مصداقية المؤسسات الديمقراطية، سيكون من الصعب بناء تلك الثقة من جديد.

أما في الحالات الأخرى التي قد تشهد حالات من العنف الانتخابي من دون أن تتحوّل إلى قضية أولوية، سيكون من الضروري أيضًا منع وتخفيف العنف الانتخابي أو «تشجيع العمليات السلمية والشمولية»، في أنشطة دعم الديمقراطية. ينبغي أن تحاول جميع البرامج الانتخابية أن تراعي مخاطر الصراع لتجنب التأثير السلبي وزيادة التأثير الإيجابي على ديناميات الصراع.

الجمع بين الجهات الفاعلة في مجالي بناء السلام ودعم الانتخابات

على الرغم من ازدياد الوعي بالحاجة إلى منع وتخفيف العنف الانتخابي في السنوات الأخيرة، لكن لا تزال هناك فجوة بين العاملين في مجال منع نشوب الصراع وبناء السلام والعاملين في مجال دعم الانتخابات، على مستوى صياغة السياسات والتنفيذ. يدرك العاملون في المجالين الحاجة إلى منع وتخفيف العنف الانتخابي، ولكنهم يميلون إلى معالجة القضية من منظورهم الخاص باستخدام أدواتهم الخاصة. بشكل عام، يركّز العاملون في مجال بناء السلام على معالجة العنف الانتخابي باستخدام آليات الحوار والوساطة والبنية التحتية للسلام ووسائل السلام. في المقابل، يميل العاملون في مجال دعم الانتخابات إلى التركيز على تحسين نزاهة الانتخابات بمراقبة الانتخابات وتقديم المساعدة الانتخابية وتثقيف الناخبين.

من المهم معالجة العنف الانتخابي من كلا الجانبين لمعالجته بطريقة مجدية. في الوقت نفسه، من الضروري تطبيق آليات تنسيق داخل البلد لمنع أي تداخل أو اتخاذ تدابير عكسية، وكذلك لزيادة فوائد الطريقة المنهجية الشاملة المتبعة في معالجة العنف الانتخابي. من المفيد أيضًا أن تتبادل هاتان المجموعتان المعرفة بشكل متكرر أكثر على مستوى السياسة، حتى يتمكنوا من فهم الأدوات المحددة المتوفرة وطريقة استخدامها بشكل أفضل لتحقيق المزيد من الآثار. وفي حين أنه ليس منتظرًا من منظمات منع نشوب الصراع أن تمتلك خبرات انتخابية عميقة أو أن تتخصّص منظمات دعم الانتخابات في منع نشوب الصراع أو بناء السلام، إلا أنه لا يزال بإمكانهما البدء في المساهمة في سد هذه الفجوات في المعلومات والفهم.

يمكن أن تعمل برامج دعم الانتخابات بطريقة تكمل عمل برامج منع الصراع وبناء السلام لمنع وتخفيف العنف الانتخابي. تسعى برامج دعم الانتخابات، بما في ذلك جهود منظمات المجتمع المدني في مراقبة كل مرحلة من مراحل العملية الانتخابية ودعم الإصلاح الانتخابي، إلى تحسين نزاهة العملية الانتخابية، مما يمكن أن يخفف من المخاطر التي تسببها العمليات الانتخابية الخاطئة في إشعال العنف الانتخابي. إلى ذلك، تعزز هذه البرامج مستوى الشفافية والشمول، مما يزيد ثقة الأطراف المعنية في الانتخابات ويسمح لجميع فئات المجتمع بالتعبير عن آرائها. إن الجهود التي تبذلها منظمات المجتمع المدني في التوعية المدنية وتوعية الناخبين تضمن فهم المواطنين لحقوقهم ومسؤولياتهم وتمكينهم وإطلاعهم على كيفية المشاركة في الانتخابات، مما يجعلهم أقل عرضة لمختلف أشكال التوظيف والعنف الانتخابي.

وفي الوقت نفسه، تركّز جهود بناء السلام ومنع الصراع على معالجة المظالم الطويلة الأجل بين المجموعات المختلفة والأسباب الجذرية الأخرى للعنف الانتخابي خلال الفترة الزمنية الواقعة بين الانتخابات. أمّا برامج الحوار المستمر فتعزز الثقة بين الأطراف المعنية بالانتخابات وتساهم بالتالي في تخفيض مخاطر ارتكاب أعمال العنف خلال فترة الانتخابات. ويمكن استخدام البنية التحتية للسلام لحل النزاعات المجتمعية خلال فترة الانتخابات وخارجها. وقد تشتمل نظم الإنذار المبكر الحالية التي تشرك الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في رصد عوامل خطر النزاع على عوامل ذات صلة بالانتخابات لتوفير معلومات محددة خطر العنف الانتخابي بشكل خاص.

لماذا المجتمع المدني؟

أثبتت التجربة أن للمجتمع المدني، إلى جانب الأطراف المعنية في الانتخابات، دور رئيسي في منع وتخفيف العنف الانتخابي. في السياقات السياسية المشتتة، يعمل المجتمع المدني كعامل توازن لاثنتين أو أكثر من الأحزاب السياسية المتنازعة. فقد تتمكّن الجهات الفاعلة في مجال بناء السلام تحديداً إطلاق الحوار بين القوى السياسية المتعارضة لدفع العمليات إلى الأمام وكسر الجمود. يستطيع المجتمع المدني أيضاً العمل مطلباً على مستوى الأفراد، وهو أمر مهم في جوانب عدّة من جوانب منع وتخفيف العنف الانتخابي، ويشمل ذلك الإنذار المبكر ومنتديات الحوار والتربية المدنية وتوعية الناخبين ومراقبة الانتخابات ورصد العنف. ويمكن أن تعمل البنية التحتية للسلام بمثابة الركيزة الطبيعية لمثل هذه المبادرات. يشكّل المجتمع المدني أيضاً شبكات وائتلافات تمثّل مجموعات متنوعة، لسد الفجوات وتمثيل جميع قطاعات المجتمع. وعندما يبني المجتمع المدني شبكات شمولية، فإنه يوفر لها منبراً قوياً لتمثيل اهتمامات المواطنين في عمليات صنع القرار والحوار، على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية.

الفصل الثاني:

مبادرات منظمات المجتمع المدني في

تعزيز الديمقراطية

تعد مرحلة تعزيز الديمقراطية جزءًا مهمًا من الدورة الانتخابية. وتشمل هذه الفترة الزمنية، التي تتضمن الفترة الفاصلة بين الانتخابات، منظمات المجتمع المدني لبناء أسس من شأنها تعزيز بناء السلام وتحسين الانتخابات. لغرض هذه الدراسة، يتم تعريف هذه المرحلة على أنها الفترة الزمنية الممتدة بين ستة أشهر بعد الانتخابات وحتى سنة واحدة قبل الانتخابات التالية. ويرى العديد من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني أن المبادرات يجب أن تكون جزءًا من طريقة منهجية طويلة الأجل لتكون قادرة على معالجة الأسباب الأساسية للعنف الانتخابي. يمكن استخدام الأدوات التالية خلال هذه الفترة الهامة.

2.1 دعم الإصلاح الانتخابي

يمكن لمنظمات المجتمع المدني في الفترة ما بين الانتخابات تنفيذ فعاليات لدعم الإصلاح الانتخابي من أجل تحسين النزاهة الانتخابية. وغالبًا ما يستندون المراقبون المحليون وغيرهم من المراقبين في دعمهم على توصيات مراقبي الانتخابات (على المستوى المحلي وعلى المستوى الدولي). تتضمن هذه المبادرات، حسب السياق السياسي، حملات توعية لزيادة الوعي العام بالتغييرات اللازمة في الإطار الانتخابي وللحصول على دعم شعبي لإجراء الإصلاح الانتخابي. تشارك منظمات المجتمع المدني أيضًا مباشرة مع صناع القرار، وذلك بعقد الاجتماعات المستهدفة واجتماعات الطاولة المستديرة. ويمكن لمنظمات المجتمع المدني بمجرد إدراج الإصلاح الانتخابي في الأجندة السياسية، التأثير على النفاش بإجراء المراجعات القانونية والمشاركة في لجان الإصلاح الانتخابي.

تسهم جهود الإصلاح الانتخابي هذه في منع العنف الانتخابي بطرق عدّة. عندما يتم تعزيز النزاهة الانتخابية باتخاذ تدابير مثل تحسين أطر حل النزاعات الانتخابية وتعزيز شفافية النتائج، تنخفض مخاطر العيوب التي قد تصيب العملية والتي قد تشكل حافزًا للعنف الانتخابي. وفي الوقت نفسه، إنّ التدابير التي تزيد من شمولية العملية، مثلًا من خلال رفع العقبات أمام الترشح أو من خلال تسهيل تسجيل الناخبين، ستساهم في زيادة ثقة الجمهور ومعالجة مظالم مجتمعات معينة.

مثال على الممارسة الجيدة

تقوم "مجموعة التأثير" التابعة لمنظمات المجتمع المدني في **أوكرانيا** بحملة دعم على مستوى البلاد تحت عنوان "كل صوت له تأثير" لزيادة الوعي العام بشأن 1.4 مليون نازح داخليًا والذين لا يستطيعون حاليًا التصويت في البرلمان وفي انتخابات الحكومة المحلية. تنظّم مجموعة التأثير فعاليات عامة في مناطق مختلفة من البلاد، وقدمت تدريبات في مجال دعم الناخبين داخليًا. ويحاول النشطاء استخدام طرق مبتكرة للضغط على البرلمان لإقرار مشروع قانون رقم 6240 بشأن حقوق تصويت الناخبين داخليًا، حتى يتمكن المواطنون النازحون أثناء الصراع في منطقة دونباس وشبه جزيرة القرم من المشاركة في الانتخابات في المجتمعات المحلية التي يتواجدون فيها حاليًا. تتيح المشاركة الانتخابية الفاعلة للناخبين داخليًا في المجتمعات التي يعيشون فيها بالاندماج والمساهمة بشكل أفضل في تحسين العلاقات المجتمعية. إن هذا الإصلاح أمر ملح بشكل خاص بعد اللامركزية الأخيرة التي حدثت في البلاد.

مصادر إضافية:

دليل للمراقبين المحليين حول الإصلاح الانتخابي، الاتحاد الأوروبي/دعم الديمقراطية، 2018.

2.2 التعامل مع الجرائم الانتخابية

في العديد من البلدان، لا يثق المواطنون كثيرًا في أن مرتكبي الجرائم الانتخابية سيخضعون للمساءلة. ويعود ذلك لأسباب عدّة، بما في ذلك الأطر القانونية غير الكافية التي تحدّد الجرائم أو العقوبات الانتخابية، وغياب الإرادة السياسية لفرض القواعد و/أو ضعف النظام القضائي. إن عدم مساءلة الجناة يُضعف ثقة العامة في العملية الانتخابية ويؤدّي إلى الإفلات من العقاب فيشعر منتهكو القانون الانتخابي المحتملون أنه يمكنهم إرتكاب الجرائم دون عواقب. وثبت أن الإفلات من العقاب من الجرائم الانتخابية سبب أساسي وراء العنف الانتخابي.

يمكن لمنظمات المجتمع المدني تعزيز العدالة الانتخابية بطرق عدّة خلال فترة ما بعد الانتخابات والفترة الفاصلة ما بين الانتخابات. فيمكن لمنظمات المجتمع المدني تتبع الانتهاكات الانتخابية التي أبلغ عنها مراقبو الانتخابات خلال فترة ما قبل الانتخابات وفترة الانتخابات للتأكد من السلطات تعمل على التحقيق فيها. ويمكنها مراقبة القضايا التي يتم رفعها للمحاكمة بعد الانتخابات، ورفع تقارير عن جودة العملية. إلى ذلك، تستطيع منظمات المجتمع المدني رفع تقارير عن عدد الجرائم الانتخابية التي تم التحقيق فيها وعدد حالات الملاحقة القضائية بين الانتخابات. ويمكن أن تعمل على نشر الوعي العام وتعزيز النقاش حول مدى كفاية الأطر التنظيمية وفعالية العدالة الانتخابية بشكل عام بالكتابة عن هذه البيانات.

مثال على الممارسة الجيدة

أجرت مجموعة من المراقبين المحليين التابعين لـ «أوبورا» في أعقاب الانتخابات المحلية عام 2015 في **أوكرانيا** رصدًا واسع النطاق للتحقيق في الجرائم الانتخابية، وشمل ذلك تتبع القضايا المعروضة على المحاكم ونتائجها. وحصل هؤلاء المراقبون المحليون على بيانات كمية عن قضايا المحكمة بالاطلاع على سجل قرارات المحكمة، كما قدموا طلبات إلى مكتب المدعي العام وإدارة محكمة الولاية للحصول على معلومات. وجدت «أوبورا» في ملخص نشرته عام 2016 أنه تم إجراء 478 تحقيقًا قبل المحاكمة بشأن الانتهاكات الانتخابية، مما أسفر عن صدور 68 لائحة اتهام. وفي عام 2017، أبلغت «أوبورا» عن العقوبات التي تم فرضها، ونشرت النتائج الرئيسية باستخدام الرسوم البيانية عبر مواقع التواصل الاجتماعي.⁴ وبإصدار هذه النتائج، نشرت «أوبورا» الوعي العام بالمسؤولية عن الجرائم الانتخابية وساهمت في توسيع النقاش حول الحاجة إلى تحقيق أكثر شمولًا وعقوبات أكثر صرامة. تعمل «أوبورا» على تطوير قاعدة بيانات إلكترونية لتتبع التحقيق في الجرائم الانتخابية وملاحقتها، مما يجعل هذه المعلومات في متناول العامة بشكل مستمر. بالإضافة إلى ذلك، قدّمت «أوبورا» مشروع قانون إلى الحكومة، سجله البرلمان في نيسان 2018، مما سيحسن الجوانب الإجرائية للتحقيقات في الجرائم الانتخابية. طلبت الشرطة من «أوبورا» تدريب موظفيها قبل انتخابات 2019.

⁴ لمزيد من المعلومات www.oporaua.org

2.3 التربية المدنية

تعمل منظمات المجتمع المدني على ترسيخ التربية المدنية على المدى الطويل لتثقيف المواطنين حول المبادئ الرئيسية للديمقراطية وحقوقهم المدنية والسياسية. تساعد هذه الطريقة المنهجية المواطنين على فهم أسباب أهمية مشاركتهم بفاعلية في الانتخابات وفي النظام الديمقراطي بشكل عام وكيف يمكنهم مساهمة ممثلهم. يمكن تقديم التربية المدنية في المدارس الابتدائية والثانوية أو يمكن تقديمها في منديات النقاش العام في المجتمعات المحلية. وفي حين أن الجلسات الفردية هي بين أشكال التربية المدنية الأكثر فعالية، لكنها تتطلب موارد مكثفة، وقد يتم تحقيق فعالية كبرى إذا تم تقديمها عبر وسائل الإعلام، مثل البرامج الإذاعية المجتمعية أو مواقع التواصل الاجتماعي.

وغيابًا ما تهدف التربية المدنية إلى تلبية الاحتياجات المحددة للفئات الضعيفة، ويشمل ذلك النساء والأقليات والشباب وذوي الإعاقة. قد يكون للمواطنين في المناطق الريفية والنائية احتياجات خاصة يمكن معالجتها بتنفيذ مبادرات التربية المدنية. وينبغي أن تؤخذ معدلات معرفة القراءة والكتابة واستخدام لغات الأقليات في الاعتبار عند تصميم مبادرات التربية المدنية.

تختلف طريقة تقديم برامج التربية المدنية ومحتواها حسب السياق. في البيئات المتأثرة بالصراع أو في بيئات ما بعد الصراع، تركز التربية المدنية بشكل خاص على الحاجة إلى بناء السلام والمصالحة. مع الانتشار المتسارع للتقنية الرقمية في مناطق كثيرة من العالم، أصبح الإلزام بمواقع التواصل الاجتماعي ضروريًا ويمكن التدريب عليه في إطار برامج التربية المدنية. ويساهم ذلك في زيادة الوعي بالمخاطر المحتملة للشبكات الاجتماعية وخطر التبادل السريع للمعلومات الخاطئة وخطاب الكراهية.

مثال على الممارسة الجيدة

عزز المنتدى الدستوري للمواطن الحقوق الدستورية للمواطنين في فيجي لأكثر من 20 عامًا، على خلفية سلسلة من الانقلابات والقمع العسكري تركت المواطنين غير مدركين لحقوقهم كمواطنين ومرتدين للمشاركة في الشأن العام. وقدم المنتدى الدستوري للمواطن منذ عام 1991 التربية المدنية في مجال حقوق الإنسان والحوكمة الرشيدة والديمقراطية والتعددية الثقافية. إلى ذلك، يحتل المنتدى الدستوري للمواطن موقع الصدارة في الإصلاحات الانتخابية والإصلاحات الدستورية في فيجي، من خلال ما يقدمه المواطنون ومن خلال تنظيم المنتديات العامة.

أعدت الانتخابات العامة التي عقدت في عام 2014 الديمقراطية إلى فيجي بعد انقلاب عام 2006. ومنذ الانتخابات، عمل المنتدى الدستوري للمواطن على مستوى المجتمع المحلي من أجل تثقيف المواطنين حول حقوقهم وتشجيع التفاهم بين الجماعات العرقية في محاولة لتعزيز أسس النظام الديمقراطي. يعمل المنتدى الدستوري للمواطن مع شركاء آخرين من بين منظمات المجتمع المدني لتثقيف المواطنين حول حقوقهم أثناء الانتخابات وبعدها مع اقتراب الانتخابات المقرر إجراؤها عام 2018. ينظم المنتدى الدستوري للمواطن أيضًا منتديات وحوارات عامة على المستوى المحلي، لتشجيع المواطنين للتعبير عن مخاوفهم للحكومة ومساءلة ممثلهم المنتخبين عن أفعالهم.

2.4 الحوار بين الأحزاب

إن الحوار بين الأحزاب السياسية مهم لمنع وتخفيف العنف الانتخابي، حيث قد يكون التنافس بين الأحزاب والنشطاء من العوامل الرئيسية التي تتسبب بالعنف الانتخابي. وفي الوقت نفسه، غالبًا ما يكون السلوك المسؤول لقيادة الحزب أثناء الانتخابات أنجح وسيلة لتخفيف أو منع العنف الانتخابي.

عندما يبدأ الحوار بين الأحزاب في «مرحلة تعزيز الديمقراطية» خارج فترات التوتر والانقسامات في الفترة الانتخابية، سيكون من الممكن تعزيز العلاقات وزيادة التفاهم بين الأحزاب. ويمكن أن يكون هذا الحوار عملية غير رسمية أو عملية رسمية للتوصل إلى توافق في الآراء حول مسألة مشتركة هامة أو مقلقة. على سبيل المثال، قد ترغب الأحزاب السياسية في الاتفاق على بعض القضايا قبل العملية الانتخابية أو وضع مدونة لقواعد السلوك. وقد ترغب أجنحة الشباب أو الأجنحة النسوية للأحزاب في إجراء حوار مع النظراء في الأحزاب الأخرى حول قضايا تهتمّ الطرفين.

في الدول المتأثرة بالصراع أو الدول الهشة، إنّ عدم الثقة بين الأطراف وهيكلية الدولة الضعيفة والتنافس بين أصحاب المصالح العالية قد تجعل مثل هذا الحوار تحديًا بشكل خاص. في بعض الحالات، أدت منظمات المجتمع المدني في دورًا مهمًا كوسيط محايد موثوق به في سد هذه الفجوات وتوفير مساحة آمنة لجمع الأطراف للحوار، على المستوى الوطني أو الإقليمي أو المحلي. ولأداء هذا الدور، يجب أن تكون جميع منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك القيادة والميسر، موضع ثقة من جميع الأطراف وأن يُنظر إليها على أنها غير متحيزة. ويجب أن تفهم منظمات المجتمع المدني السياق السياسي بشكل متعمق وأن تراعي العوامل السياسية طوال العملية.

مثال على الممارسة الجيدة

أنشأ «مركز إنذار الصراع والوقاية منه» بالشراكة مع «إنترييس» في **بوروندي** مجموعات حوار بين قادة أجنحة الشباب في الأحزاب السياسية في سبعة مواقع خلال السنوات التي سبقت انتخابات 2015، بسبب التخوف من أن يصبحوا دوافع للعنف الانتخابي. جمع «مركز إنذار الصراع والوقاية منه» قادة الشباب لفهم بعضهم البعض كأفراد وليس بصفتهم ممثلين للأحزاب. وساد التوتر الشديد في بداية العملية، ولكن مع مرور الوقت أنشأ قادة الشباب علاقات في ما بينهم وبدأوا في تبادل أرقام الهواتف. فتدارك قادة الشباب تدريجيًا كيف تمّ استغلالهم من قبل الأحزاب دون الحصول على فوائد حقيقية، والتزموا أيضًا بأنشطة مشتركة للمشاركة بشكل إيجابي في المجتمع، بما في ذلك بدء حملات التنظيف ومباريات كرة القدم. عندما وقعت الأزمة السياسية في عام 2015، بعد أن أصر الرئيس الحالي على الترشح لفترة ولاية ثالثة رغم الاحتجاجات العامة الواسعة النطاق، صدرت تقارير أفادت بأن مستويات التوتر انخفضت في المناطق التي انعقدت فيها مجموعات الحوار.

مراجع إضافية:

Political Party Dialogue: A Facilitator's Guide, International IDEA, Netherlands Institute for Multiparty Democracy and the Oslo Center for Peace and Human Rights, 2013

Working with political parties in fragile and conflict-affected settings, Netherlands Institute for Multiparty Democracy, 2015

الفصل الثالث:

مرحلة ما قبل الانتخابات

لأغراض هذا الدليل، تشمل مرحلة ما قبل الانتخابات الـ 12 شهرًا قبل الانتخابات، بالطبع، قد تبدأ بعض جوانب عملية ما قبل الانتخابات قبل 12 شهرًا من الانتخابات، وقد يبدأ العديد من هذه المبادرات في وقت مبكر أيضًا. تُعتبر هذه الفترة هامة حيث تشهد العديد من المراحل الرئيسية للعملية الانتخابية ولها تأثير كبير على نزاهة العملية مثل تأثير يوم الاقتراع نفسه. وأي مشاكل تحدث خلال مراحل ما قبل الانتخابات قد تؤدي إلى حوادث من العنف الانتخابي.

3.1 التحقق من قائمة الناخبين

يمكن التحقق من قائمة الناخبين (أو «استبيانات قائمة الناخبين») من قبل المراقبين المحليين ومنظمات المجتمع المدني الأخرى لتزويد العامة بمؤشرات مستقلة إلى مصداقية سجل الناخبين قبل إجراء الانتخابات. أحيانًا، قد تثير بعض الأحزاب السياسية والجهات الفاعلة الانتخابية الأخرى شكوكًا في مصداقية سجل الناخبين، وقد تكون هذه الشكوك في بعض الحالات ذريعة لشكاوى خلال فترة ما بعد الانتخابات في حال خسارة الانتخابات. قد تكون الشكاوى حول حرمان بعض المجتمعات المحلية من حقوقها أو الاتهامات بأعمال الاحتيال المرتكبة بالتلاعب بسجل الناخبين، مصدر توتر ودافعًا محتملًا للعنف الانتخابي في المناطق المتأثرة بالصراع. فمن خلال تبيان نزاهة سجل الناخبين أو بتحديد المشاكل التي يمكن أن تعالجها السلطات الانتخابية قبل الانتخابات، يمكن لمنظمات المجتمع المدني زيادة ثقة العامة في العملية الانتخابية بأكملها والمساهمة في انتخابات سلمية وذات مصداقية.

في البداية، تحتاج منظمات المجتمع المدني إلى الوصول إلى سجل الناخبين للتحقق من قائمة الناخبين. ثم، تستخدم منظمات المجتمع المدني منهجية أخذ العينات وتنظيم المسوحات لتحديد مصداقية القائمة. إذا لم تكن منظمات المجتمع المدني واثقة من دقة القائمة، مثلًا في حال إدراج أشخاص لا ينبغي إدراجهم في القائمة الناخبين المتوفين، فيمكنها مسح القائمة باختيار أسماء ناخبين بشكل عشوائي والذهاب إلى عناوينهم للتحقق من صحة المعلومات. وإن لم تثق منظمة المجتمع المدني في شمول القائمة، فيمكنها استخدام أساليب المسح لاختيار الناخبين بشكل عشوائي في المجتمع المحلي والتأكد من أنه جرى إدراجهم في قائمة الناخبين. واستنادًا إلى بيانات المسح هذه، يمكن لمنظمة المجتمع المحلي تحديد دقة وشمولية قائمة الناخبين وتوفير هذه المعلومات للمواطنين.

مثال على الممارسة الجيدة

تحقق منبر المجتمع المدني لمراقبة الانتخابات في ساحل العاج من قائمة الناخبين قبل الانتخابات التشريعية في عام 2016. كانت قائمة الناخبين مصدر توتر سياسي حيث لم يثق العامة في نزاهتها في أعقاب الأزمة الانتخابية في 2010 - 2011 وما تلاها من أعمال عنف. أكد التحليل مصداقية قائمة الناخبين بشكل عام من حيث دقتها. ولكن حدّد التحليل أيضًا تحديات في ما يخص الشمولية، حيث تمّ تسجيل 11.4% فقط من السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 24 عامًا للتصويت. ونتيجة لذلك، يركّز المجتمع المدني ولجنة الانتخابات والمجتمع الدولي على بذل المزيد من الجهود للتواصل مع الشباب وإشراكهم قبل الانتخابات الرئاسية في عام 2020.

مراجع إضافية:

Building confidence in the voter registration process: An NDI guide for political parties and civic organizations, National Democratic Institute, 2001

3.2 المراقبة ما قبل الانتخابات

يمكن للمراقبين المحليين إجراء مراقبة قبل الانتخابات أو مراقبة الانتخابات على المدى الطويل لتعزيز الشفافية في كل مرحلة من مراحل عملية ما قبل الانتخابات والتي لها تأثير كبير على نزاهة الانتخابات مثل يوم الاقتراع نفسه. يقدّم المراقبون المحليون تقييمات نزيهة لجوانب العملية التي قد تتسبب بأفعال من العنف الانتخابي وذلك من خلال التدقيق في العمليات التي تجري قبل الانتخابات مثل تسجيل المرشحين وتشكيل هيئات إدارة الانتخابات واختيار مراكز الاقتراع وسير الحملة وتمويل الحملة والشكاوى والطعون. تزيد التقارير التي يكتبها المراقبون المحليون من ثقة الجمهور في الانتخابات، وتلفت انتباه العامة والسلطات لاتخاذ إجراءات تصحيحية.

يراقب المراقبون المحليون مرحلة ما قبل الانتخابات التي تبدأ من 3 إلى 6 أشهر قبل الانتخابات، حيث يتم نشر مراقبين على المدى الطويل في جميع أنحاء البلاد. وعادة ما يُطلب من المراقبين على المدى الطويل تعبئة تقرير مراقبة أسبوعيًا أو كل أسبوعين، مع تفصيل النتائج التي توصلوا إليها بشأن جوانب مختلفة من العملية الانتخابية. كذلك، يتم إرسال تقارير موجزة وعاجلة عن حوادث أو وقائع عند وقوع حادث يجب الإبلاغ عنه بشكل عاجل. يصل المراقبون على المدى الطويل إلى المعلومات من خلال المراقبة المباشرة للانتخابات بمراحلها المختلفة، ومن خلال إجراء المقابلات مع الأطراف المعنية الرئيسية في الانتخابات.

يراقب المراقبون المحليون أيضًا مراحل محددة من عملية ما قبل الانتخابات، ويشمل ذلك الفترة التي تسبق فترة ما قبل الانتخابات، مثل تعيين حدود الدوائر الانتخابية أو تسجيل الناخبين. ويكون التلاعب بهذه العمليات الذي يتصور البعض حدوثه بمثابة دوافع للأعمال عنف أو توتر خلال الانتخابات.

مثال على الممارسة الجيدة

اتسمت الانتخابات في زيمبابوي بدرجة عالية من عدم الثقة بين المواطنين وتأثرت كثيرًا بالعنف. نشرت شبكة الدعم الانتخابي في زيمبابوي في انتخابات يوليو 2018 مراقبين على المدى الطويل لمراقبة عمليات ما قبل الانتخابات، ويشمل ذلك تسجيل الناخبين، والانتخابات التمهيدية للأدزاب السياسية، وجلسات استماع المرشحين والحملة في 210 دوائر انتخابية برلمانية. استكمل المراقبون على المدى الطويل قوائم التحقق عبر الإنترنت لكل عملية، وأرسلوها إلى المقر الرئيسي حيث تم تحليلها. كما استكمل المراقبون قوائم التحقق من التقارير كل أسبوعين، ثم أسبوعيًا، حيث تمكنوا من التعقيب على الاستعدادات الانتخابية والتوترات السياسية والبيئة العامة للحملة وأي تدخل أو استغلال للموارد الإدارية من السلطات المحلية. وتم جمع بيانات عن العنف ضد النساء ومشاركة النساء بشكل عام من خلال تعبئة قوائم التحقق. أرسل المراقبون على المدى الطويل أيضًا تقارير عن الأحداث المهمة التي حصلت في دوائرهم الانتخابية. وأصدرت قيادة شبكة الدعم الانتخابي في زيمبابوي بانتظام تقارير حول مرحلة ما قبل الانتخابات بناء على البيانات التي تم جمعها واستمرت في مراقبة يوم الاقتراع وعمليات مرحلة ما بعد الانتخابات.

أوضحت الطريقة المنهجية طويلة المدى للمراقبة التي اتبعتها شبكة الدعم الانتخابي في زيمبابوي كيف يتم تقويض نزاهة الانتخابات من خلال مستويات عالية من التخويف وإكراه والدفع غير المتساوي رغم الإدارة الجيدة للعمليات بشكل عام.

مراجع إضافية:

Handbook for European Union Election Observation (3rd edition), European Union/
Election Observation Democracy Support, 2016

Handbook for Long-Term Election Observers, Organization for Security and
Cooperation Office for Democratic Institutions and Human Rights, 2007

3.3 الإنذار المبكر والاستجابة

بشكل عام، أنظمة الإنذار المبكر عبارة عن منصات تتلقى البيانات وتحللها لتقييمها بحثًا عن علامات وشبكة أو احتمال متزايد للعنف. وتهدف أنظمة أو منصات الإنذار المبكر الموضوعة لمنع وتخفيف العنف المرتبط بالانتخابات إلى جمع عدد من الأطراف المعنية في الانتخابات، ويشمل ذلك السلطات الانتخابية والوكالات الأمنية ومنظمات المجتمع المدني. وغالبًا ما يتم وضع أنظمة الإنذار المبكر بالعنف الانتخابي قبل حوالي 12 شهرًا من العملية الانتخابية، ولكن من الأفضل أن تعمل باستمرار للاستفادة من مرئيات على المدى البعيد.

غالبًا ما يتمثل دور منظمات المجتمع المدني في مثل هذه المنصات في جمع البيانات النوعية والكمية حول مجموعة من المؤشرات التي يمكن ملاحظتها على المستوى الشعبي والتي يتم إرسالها إلى المستوى المركزي. ويمكن الاستفادة من البنية التحتية للسلام، عندما يتم تطبيقها، لتوفير البيانات المتعلقة بمخاطر العنف الانتخابي.⁵ في مثل هذه الحالات، يمكن لمنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال السلام استخدام مهاراتها الحالية في السياق الانتخابي.

يتم تحليل المعلومات وتزويدها عادة باستخدام المراجع الجغرافية أو بتظليل الألوان على الخرائط بمجرد جمعها على المستوى المركزي. يتم الاستناد إلى التحليل لتطوير تنبيهات الإنذار المبكر التي توفر معلومات نوعية ومرئية عن المخاطر التي تم تحديدها. بعد ذلك، يتم تزويد الأطراف المعنية بخاصية تنبيهات الإنذار المبكر لمنع أو تخفيف العنف.

في حين أن منظمات المجتمع المدني قد تتولى قيادة جهودها «الخاصة في الإنذار المبكر»، إلا أن فعالية هذه الجهود تعتمد إلى حد كبير على درجة التعاون مع الجهات الرسمية الفاعلة المكلفة بالعمل ضد العنف. في بعض البلدان التي لا ترغب فيها سلطات الدولة في التعاون مع المجتمع المدني، تكون قدرة منظمات المجتمع المدني على اتخاذ الإجراءات المناسبة محدودة لكنها تظل قادرة على إحداث تأثير من خلال توثيق حالات العنف ومرتكبي العنف الانتخابي.

أصبحت أنظمة الإنذار المبكر العامة تشمل بشكل متزايد مؤشرات تهدف إلى تحديد مخاطر العنف ضد النساء في الانتخابات وتطوير استجابات مناسبة. تتمتع المنظمات النسوية بوضع جيد لضمان إدراج المرئيات الخاصة بالفوارق بين الجنسين في أنظمة الإنذار المبكر، وقد تكون أيضًا مصدرًا إضافيًا للبيانات.

For more information, see Alihodžić, Sead, 'Electoral Violence Early Warning and Infrastructures for Peace', Journal of Peacebuilding & Development, 2012, 7:3, 54-69

مثال على الممارسة الجيدة

شبكة غرب إفريقيا لبناء السلام هي منظمة إقليمية لبناء السلام وأنشأت شبكات تضم أكثر من 500 منظمة عضو في جميع أنحاء غرب إفريقيا. دخلت شبكة غرب إفريقيا لبناء السلام في شراكة مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا منذ عام 2002 لتنفيذ نظام إقليمي للإنذار المبكر والاستجابة يُعرف بـ «شبكة الإنذار المبكر والاستجابة التابعة للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا». وإدراكًا لحقيقة أن الانتخابات أشعلت العنف في بعض الأحيان، عززت شبكة غرب إفريقيا لبناء السلام مؤخرًا أنظمة الإنذار المبكر في الفترات المحيطة بالانتخابات في العديد من البلدان المستهدفة (بوركينافاسو، ساحل العاج، النيجر، غانا، سيراليون، غامبيا) بالعمل مع المنظمات المجتمعية من أجل تحديد مخاطر العنف الانتخابي المحتملة وتطوير ورصد عدد من المؤشرات المخصصة. إذا أشار تحليل المؤشرات إلى ارتفاع خطر العنف الانتخابي في أي وقت خلال الدورة الانتخابية، تقدّم شبكة غرب إفريقيا لبناء السلام توصيات بالأنشطة الوقائية التي يمكن تنفيذها وتبلغها إلى الأطراف المعنية.

مراجع إضافية:

The Guide on Factors of Election-related Violence External to Electoral Processes, International IDEA, 2013

The Guide on Factors of Election-related Violence Internal to Electoral Processes, International IDEA, 2013

3.4 رصد الأجهزة الأمنية

تؤدي الوكالات الأمنية دورًا مهمًا في ضمان أمن كل مرحلة من مراحل العملية الانتخابية. في الوقت نفسه، تضطلع الوكالات الأمنية، بشكل خاص، بمسؤولية احترام الحقوق المدنية والسياسية للناخبين وغيرهم من الأطراف المعنية في الانتخابات، وتمكينهم على ممارسة هذه الحقوق أثناء الانتخابات بسهولة. في يوم الانتخابات، تتولى الأجهزة الأمنية مسؤولية الحفاظ على بيئة سلمية في مراكز الاقتراع، مما يضمن عملية منظمة تسمح للناخبين بالإدلاء بأصواتهم من دون أي تدخل أو تخويف. ولسوء الحظ ترتكب أجهزة أمن الدولة أحيانًا العنف الانتخابي بشكل أساسي، وفي هذه الحالة يجب إخضاعها للمساءلة.

يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تؤدي دورًا رئيسيًا في مراقبة أداء الأجهزة الأمنية في يوم الانتخابات وذلك بنشر مراقبين مدربين خصيصًا لمراقبة سلوك موظفي الأمن في الانتخابات في مراكز الاقتراع. ونظرًا لطبيعة هذا العمل، فإنه من الأنسب بشكل عام أن تتولى منظمات المجتمع المدني التي تتمتع بخبرة في قطاع الأمن هذا النوع من المراقبة المتخصصة. يقوم مراقبو منظمات المجتمع المدني بتعبئة قوائم التحقق ويرسلونها للإبلاغ عن مدى كفاية الأمن المتوفر، ويرفعون تقارير عن الحوادث للإبلاغ المقر الرئيسي بالمشاكل الأمنية العاجلة. وينبغي تحليل النتائج وإطلاع العامة والجهات المعنية بهذا التحليل في مؤتمر صحفي وتقديم توصيات حول كيفية تحسين الأمن في المستقبل.

ينبغي أن يعتمد نطاق المراقبة على سياق البلد، وذلك باستخدام تحليل الصراع أو بيانات الإنذار المبكر بشأن مخاطر معينة للعملية الانتخابية. يكون يوم الانتخابات في بعض البلدان أهم فترة ينبغي رصدها، وفي بلدان أخرى، تستحق إجراءات الأجهزة الأمنية خلال فترة ما قبل الانتخابات أو فترة ما بعد الانتخابات مزيدًا من الاهتمام. قد يكون من المهم التركيز على «النقاط الساخنة» الإقليمية في سياقات معينة، بينما يكون من المهم في حالات أخرى إجراء الرصد والمراقبة في جميع أنحاء البلاد. وفي بعض الحالات، أجرت منظمات المجتمع المدني أيضًا استطلاعات رأي ومقابلات لتقييم توقعات العامة بشأن دور الأجهزة الأمنية خلال الانتخابات.

مثال على الممارسة الجيدة

تقوم مؤسسة «كلين» سابقًا مركز تعليم تطبيق القانون] كجزء من عملها في إدارة أمن الانتخابات في **نيجيريا** برصد متخصص لسلوك مسؤولي الأمن أثناء الانتخابات. يهدف الرصد إلى تعزيز الأمن العام للانتخابات، وضمان مساحة آمنة للناخبين للإدلاء بأصواتهم، وتقديم معلومات في الوقت الحقيقي إلى اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة والشرطة النيجيرية وغيرها من الأطراف المعنية الرئيسية المشاركة في إدارة الانتخابات وتأمينها. وتتعاون مؤسسة «كلين» مع لجنة خدمة الشرطة للتأكد من احترافية ضباط الشرطة أثناء تأدية واجبهم في رصد الانتخابات، وترفع مؤسسة «كلين» تقارير عن سوء السلوك الذي تتم معالجته بما يتماشى مع صلاحية المؤسسة؛ وذلك لإجراء انتخابات آمنة وذات مصداقية في نيجيريا. تقوم مؤسسة «كلين» برصد سلوك الأجهزة الأمنية في انتخابات عام 2018 خارج ولايتي إيكيتي وأوسون والانتخابات العامة في عام 2019. قامت مؤسسة «كلين» بنشر 43 مراقبًا خلال الانتخابات الرئاسية لعام 2018 في ولاية إيكيتي في المناطق الحكومية المحلية الستة عشر في الولاية لتقييم سلوك الأجهزة الأمنية أثناء الانتخابات. واستفادت المراقبة من نتائج تقييم التهديدات الأمنية الإقليمية لمؤسسة «كلين»، والتي شملت ولاية إيكيتي. وتم نشر مراقبين مدربين خصيصًا في مراكز الاقتراع، وجرى تعبئة قوائم التحقق التي تركز على نشر وسلوك أفراد الأمن في يوم الانتخابات. كما تم إنشاء مركز اتصال لتلقي إبلغات المواطنين حول أي تحديات لوجستية أو أمنية أو تقنية خلال الانتخابات. نشرت مؤسسة «كلين» بيانا بعد الانتخابات يقيم دور موظفي الأمن في العملية، وتضمن عددًا من التوصيات حول تحسين أمن الانتخابات في نيجيريا.

مراجع إضافية:

Guidelines for Public Security Providers in Elections, OSCE Office for Democratic Elections and Human Rights, 2018

3.5 توعية الناخبين

تثقيف الناخبين أمر هام لضمان المشاركة الفاعلة للناخبين. تتحمل السلطات الانتخابية المسؤولية الرئيسية عن توعية الناخبين، ولكن منظمات المجتمع المدني تمتلك المؤهلات المناسبة لتوعية الناخبين ويمكنها أن تكمل الجهود الرسمية بتنفيذ مبادراتها الخاصة وتنسيقها بطريقة مثالية مع السلطات الانتخابية لضمان دقة المعلومات.

تم توعية الناخبين لأهداف عدّة:

- أولاً، بهدف الاطلاع الناخبين على معلومات أساسية حول كيفية الاقتراع، ويشمل ذلك توقيت الانتخابات، وساعات عمل مراكز الاقتراع، وأهلية الناخبين، وطريقة التحقق من قائمة الناخبين، ووثائق الهوية المطلوبة، وطريقة تعبئة ورقة الاقتراع والتدابير الخاصة بذوي الإعاقة.
- يجب أن تقدّم التوعية أيضًا معلومات محايدة حول الاختيارات السياسية المتوفرة للناخب، ويشمل ذلك الأحزاب السياسية أو المرشحين، بناءً على النظام الانتخابي المُستخدم.
- تحفز التوعية الناخبين للمشاركة في العملية الانتخابية لأهمية ذلك، وتذكرهم بحقوقهم، مثل حق الاقتراع السري.
- أخيرًا، تنقل التوعية رسائل مهمّة حول كيفية تعزيز النزاهة الانتخابية، ويشمل ذلك، كبح شراء الأصوات، والتلاعب في الانتخابات، وأعمال العنف، والتخويف.

غالبًا ما يكون للفئات الضعيفة المحددة مثل النساء، والأقليات، وذوي الإعاقة، والأُميين والأشخاص الموجودين في المناطق الريفية احتياجات محددة في ما يتعلق بالمعلومات وتوعية الناخبين، وينبغي بذل جهود خاصة للوصول إلى هذه المجتمعات بتحديد الفئات المستهدفة من حملة توعية الناخبين. تحتاج الفئات المستهدفة إلى رسائل توعية تلبّي احتياجاتها الخاصة، وتحتاج كذلك إلى وضع اعتبارات لضمان إمكانية الوصول إلى مواد توعية الناخبين وأنشطتها، مثل استخدام الصور، أو العروض التقديمية للأُميين، والمواد المتوفرة بطريقة برايل والصوت لذوي الإعاقة، والمواد المتوفرة بلغة الأقلية.

تتخذ حملات توعية الناخبين أهمية خاصة في البيئة المتأثرة بالصراع أو البيئة الهشة لتعزيز نزاهة العملية الانتخابية حيث يكون الناخبون أكثر اطلاعًا على المعلومات، وتزيد ثقة العامة في العملية وقدرة المواطنين على المشاركة بفعالية.

مثال على الممارسة الجيدة

وافق البرلمان على قانون انتخابي جديد يعتمد نظام التمثيل النسبي لأول مرة في تاريخه بعد سنوات من النقاش في لبنان. رغم ذلك، تم تبني النظام الجديد قبل أقل من عام واحد من الانتخابات البرلمانية التي أجريت في أيار 2018، مما يوفر وقتاً قصيراً للناخبين والأطراف المعنية الأخرى لفهم الآثار المترتبة على اعتماد هذا النظام. ورداً على ذلك، أطلقت الجمعية اللبنانية للانتخابات الديمقراطية حملة شاملة لتوعية الناخبين وإطلاع العامة على التغييرات الإجرائية في قانون الانتخابات الجديد وشرح معالمه الرئيسية للأطراف المعنية. تتمثل إحدى قيم الجمعية اللبنانية للانتخابات الديمقراطية في رفع مستوى الوعي، وإبراز أهمية مشاركة المواطنين، وتعريفهم بحقوقهم المدنية والسياسية.

وفي غضون 12 شهراً قبل الانتخابات البرلمانية، حشدت الجمعية اللبنانية للانتخابات الديمقراطية خبراءها لدراسة القانون الانتخابي الجديد 2017/44 في ما يتعلق بألية التصويت وفرز الأصوات وتخصيص المقاعد. وتم إجراء تحليل قارن بين القانون الانتخابي الحالي والقانون السابق 2008/25. وعرضت النتائج في عرض تقديمي وفي نشرات تثقيفية ومقاطع فيديو تقدم معلومات. واستخدمت هذه المواد في اجتماعات مجلس المدينة والمنتديات التفاعلية والجلسات الإعلامية التي نظمتها الجمعية اللبنانية للانتخابات الديمقراطية بهدف زيادة وعي المواطنين بالقانون الانتخابي الجديد. في المجموع، نظمت الجمعية اللبنانية للانتخابات الديمقراطية 122 اجتماعاً على مستوى البلدة في 15 دائرة انتخابية، و7 منتديات تفاعلية وأربعة منتديات جامعية استهدفت الناخبين لأول مرة و135 جلسة تدريبية لـ 1380 مراقباً من الجمعية اللبنانية للانتخابات الديمقراطية.

⁽⁷⁾ See Assessment of the Lebanese electoral framework, Democracy Reporting International and LADE, December 2017

3.6 رصد العنف

في المناطق المتأثرة بالصراع أو المناطق الهشة، من المفيد لمنظمات المجتمع المدني رصد العنف الانتخابي في فترة ما قبل الانتخابات وفي يوم الاقتراع وفي فترة ما بعد الانتخابات. ويساعد رصد حوادث العنف الانتخابي ورفع التقارير عنها، بما في ذلك حالات المضايقة والترهيب والعنف القائم على النوع الاجتماعي، في مساءلة مرتكبي العنف الانتخابي ومحاربة الإفلات من العقاب الذي يسمح في كثير من الأحيان بنشر هذا العنف. ويساعد توفير المعلومات حول العنف الانتخابي والتحقق منها في مكافحة الشائعات التي تنتشر بسرعة عبر مواقع التواصل الاجتماعي والتي يمكن أن تكون خطيرة في ظل أجواء مشحونة. كذلك قد تشكل جهود الرصد هذه مصادر لمعلومات موثوق بها لسلطات الانتخابات والأحزاب السياسية والهيئات الأمنية التي ينبغي أن تتخذ الإجراءات المناسبة لمنع وقوع أعمال عنف أو الحد منها.

ويمكن الجمع بين رصد العنف الانتخابي وجهود المراقبين المحليين أو يمكن القيام بذلك بشكل منفصل بحسب السياق. تعمل منظمات المجتمع المدني على نشر المراقبين المتطوعين في جميع أنحاء البلاد لتوثيق حوادث العنف الانتخابي والتحقق منها باستخدام قائمة تحقق نموذجية. ويسعى مراقبو العنف إلى التنسيق بانتظام مع الأطراف المعنية المحلية، بما فيها الشرطة، ويقومون بتعبئة قوائم التحقق ويقدمون تفاصيل عن حادث معين، مثل نوع الحادث وشدته والضحية ومرتكب الجريمة، والإجراءات التي تتخذها السلطات للتحقيق. يتم إرسال قوائم التحقق بانتظام إلى المقر الرئيسي، كما تقدم منظمات المجتمع المدني تقارير عامة منتظمة بناء على تحليلها للبيانات الواردة. يمكن أيضاً إرسال التقارير إلى تلك السلطات والأطراف المعنية التي يمكنها اتخاذ الإجراءات لمنع أو تخفيف العنف الانتخابي.

هناك وعي متزايد بالتأثير غير المتناسب للعنف الانتخابي على النساء. ويضع العنف ضد النساء في الانتخابات عائقاً كبيراً أمام مشاركة النساء، مثل الناخبات والمرشحات والناشطات الحزبيات والمسؤولات عن الانتخابات. يمكن لمنظمات المجتمع المدني التي تجري رصدًا للعنف الانتخابي اتخاذ خطوات لفهم الدور الذي يؤديه العنف القائم على النوع الاجتماعي في الانتخابات وكيف يمكن لجهود الرصد أن تأخذ ذلك في الاعتبار. من المفيد لمنظمات المجتمع المدني التعاون في وقت مبكر مع المجموعات النسوية والأطراف المعنية الأخرى لفهم المخاطر المحتملة التي تواجهها النساء في كل مرحلة من مراحل العملية الانتخابية وكيف يمكن أن يقيم الرصد هذه الجوانب. إن جمع البيانات حول العنف ضد النساء في الانتخابات يشكل تحدياً كبيراً، حيث تحدث أعمال العنف غالباً في الأماكن الخاصة التي لا يمكن للمراقبين الوصول إليها.

مثال على الممارسة الجيدة

كان مركز رصد العنف الانتخابي الذي تأسس عام 1997 في **سريلانكا** من أولى جهود المجتمع المدني لرصد حوادث العنف الانتخابي بطريقة مركّزة. وضع مركز العنف الانتخابي على مدار العشرين عامًا الماضية منهجية شاملة لرصد العنف الانتخابي خلال فترات ما قبل الانتخابات ويوم الاقتراع وما بعد الانتخابات، واكتسب سمعة حسنة في إعداد التقارير الموثوقة والنزيهة. ويهدف المركز إلى الحدّ من العنف الانتخابي بخفض المكاسب السياسية المحتملة المتاحة للمرشحين وغيرهم ممن يلجأون العنف. ويقوم المركز بذلك من خلال «تسمية وفضح» مرتكبي الحوادث الذين يعيقون الناخبين عن التصويت لصالح الجهات الفاعلة العنيفة. استخدم المركز في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية لعام 2015 شبكات التواصل الاجتماعي بطريقة استراتيجية لزيادة مدى تأثير تقاريره، مثل استخدام الفيسبوك، وتويتر، و«الواتس أب»، وانستجرام، وبودكاست، للوصول إلى عدد غير مسبوق من المواطنين وإظهار إمكانات التقنيات الرقمية في بيئة إعلامية مغلقة نسبيًا.

مراجع إضافية:

Brothers, Julia and Michael McNulty, Monitoring and Mitigating Electoral Violence through Citizen Election Observation, National Democratic Institute, 2014

Hubbard, Caroline and Claire DeSoi, Votes without Violence: A Citizen Observer's Guide to Addressing Violence Against Women in Elections, National Democratic Institute, 2016

3.7 منصات التعهيد الجماعي وتبيان الحوادث على خارطات

استخدمت منظمات المجتمع المدني مواقع التعهيد الجماعي خلال الانتخابات لتشجيع المواطنين على المشاركة في جمع المعلومات حول المشاكل أو المخالفات أو حوادث العنف. وعادة ما تتم استضافة مواقع التعهيد الجماعي على شبكة الإنترنت، وتلقي المعلومات بالاتصال بخط ساخن باستخدام قنوات متعددة مثل الرسائل النصية القصيرة والمكالمات الهاتفية ونماذج البيانات الإلكترونية. وتسمح هذه المواقع عادة بتحميل الصور والفيديو. يتم تلقي المعلومات بشكل عام من المتطوعين في مركز البيانات المركزي، حيث يتم تحليلها وإرسالها للتحقق منها. وغالبًا ما تتم مشاركة بيانات الحوادث التي جرى التحقق منها مع العامة باستخدام برمجيات الخرائط المرئية.

تزد منصات التعهيد الجماعي التي تقدّم معلومات مُحقّقة منها حول العنف الانتخابي المواطنين بمعلومات موثوقة وتساعد على تبديد الشائعات خلال فترة ما قبل الانتخابات وفي يوم الاقتراع وما بعد الانتخابات. وتوفّر مثل هذه المنصات وسيلة للمواطنين للمشاركة في العملية والمساهمة في تخفيف العنف الانتخابي. تُعتبر منصات التعهيد الجماعي مصدرًا مستقلًا للمعلومات حول البيئة الأمنية للانتخابات في جميع أنحاء البلاد التي تتحكم فيها الدولة بالمعلومات. يستخدم المراقبون المحليون ومراقبو العنف الانتخابي في بعض الحالات منصات التعهيد الجماعي لدعم تقارير المراقبين ويستخدمون الشبكات الخاصة للتحقق من التقارير. تشمل بعض منصات التعهيد الجماعي أيضًا «طلقات الملاحظات الراجعة» لنقل المعلومات بسرعة إلى الأطراف المعنية التي يمكنها الاستجابة للحوادث.

هذا ويجب مراعاة أن منصات التعهيد الجماعي قد تكون محدودة. فالمواطنون الذين يرسلون التقارير غير مدربين ولا يتبعون منهجية محددة لجمع البيانات والإبلاغ عنها، مما قد يؤدي إلى تضارب. تتضمن التقارير بشكل عام معلومات سلبية وقد تكون منازرة نحو المناطق التي يكون فيها الناس على دراية بالنظام الأساسي بشكل أفضل، مثل المناطق الحضرية⁸. أخيرًا، يمكن للجهات الفاعلة ذات النوايا السيئة الإبلاغ عن معلومات كاذبة لتضليل المواطنين في ما يتعلق بالوضع الفعلي على أرض الواقع. ورغم ذلك، فإن بعض المنصات قادرة على التخفيف من هذا الخطر بالعمل بشكل وثيق مع شركاء موثوقين في الميدان يمكنهم التحقق من التقارير للتأكد من دقتها.

Brothers, Julia and Michael McNulty, Monitoring and Mitigating Electoral Violence through Nonpartisan Citizen Election Observation, ⁽⁸⁾ National Democratic Institute, 2014, p. 39

مثال على الممارسة الجيدة

تمّ تطوير موقع «اوشاهيدي» لتقديم تقارير عن أعمال العنف التي أعقبت الانتخابات الرئاسية المتنازع عليها عام 2007 في كينيا. جمع الموقع الإلكتروني الذي يعني اسمه «شهادة» باللغة السواحيلية، الآلاف من بلاغات المواطنين بحالات العنف الانتخابي التي تمّ إرسالها بالرسائل النصية القصيرة، والنماذج الإلكترونية للحوادث التي تحقّق منها المتطوعون وجرى عرضها على الموقع الإلكتروني باستخدام برمجيات رسم الخرائط. قدّم الموقع المعلومات التي يحتاجها المواطنون خلال أزمة ما بعد الانتخابات، حيث حظرت الدولة التغطية الإخبارية المباشرة في محاولة للسيطرة على الوضع ولم يتوفّر إلاّ القليل من مصادر المعلومات المستقلة في مواجهة العديد من الشائعات التي كانت تقود إلى العنف. أنشأ «اوشاهيدي» خلال انتخابات عام 2013 موقع التعهيد الجماعي «أوتشاجوزي» لتتبع بلاغات المواطنين وتحديد مكانها على الخارطة وعرض صور عن عملية الانتخابات، مع توفير خاصية تقديم الملاحظات الراجعة لنقل المعلومات بسرعة إلى الأطراف المعنية للاستجابة لها. في الوقت نفسه، طوّر «اوشاهيدي» برمجيات مفتوحة المصدر تمّ استخدامها في إطار عدد من جهود التعهيد الجماعي خلال الانتخابات وفي عدد من السياقات الأخرى.⁹

مراجع إضافية:

Brothers, Julia and Michael McNulty, Monitoring and Mitigating Electoral Violence through Citizen Election Observation, National Democratic Institute, 2014

Okolloh, Ory, 'Ushahidi or 'testimony': Web 2.0 tools for crowdsourcing crisis 70-information', in Participatory Learning and Action, 59, pp. 65

3.8 منتديات الحوار قبل الانتخابات

تهدف مبادرات الحوار إلى فتح خطوط التواصل بين الأطراف المتنازعة على القضايا الخلافية بهدف تعزيز السلام. وفي حين أن منظمات المجتمع المدني تنفذ مبادرات الحوار على جميع المستويات، لكنها غالبًا ما تعمل على المستوى الشعبي لمعالجة القضايا التي تهتم المواطنين. وهذه الجهود المبذولة يمكنها أن تساهم على المستوى المحلي في إرساء الأسس لمبادرات بناء السلام على المستوى الإقليمي أو الوطني.

في سياق الانتخابات، تستهدف منظمات المجتمع المدني المناطق المحلية التي وقع فيها عنف انتخابي أو شهدت توترات كبيرة. وفي هذه المناطق، تحدد منظمات المجتمع المدني الجهات الفاعلة المتصارعة وقضايا الخلاف التي قد تثير العنف أثناء الانتخابات. وغالبًا ما تستخدم الأحزاب السياسية والسياسيون مثل هذه القضايا الخلافية خلال الفترة التي تسبق الانتخابات لانتعال التشييت والانقسام وحشد المؤيدين. ولكن الحوار بين المجتمعات يمكنه أن يساهم في مواجهة هذا النوع من السرد والعمل كأطراف فاعلة في السلام بدلاً من أن تكون سببًا في الصراع.

وليكون الحوار حوارًا فعالًا، ينبغي أن يبدأ باكراً قبل الانتخابات، أي قبل 12 شهرًا على الأقل ومن الأفضل أن يبدأ أيضًا قبل ذلك. هذه الفترة الزمنية ضرورية لبناء علاقات موثوقة بين المجتمعات المحلية التي يمكنها مقاومة ديناميات الصراع. وعندما تكون منتديات الحوار قائمة أصلًا بين المجتمعات، يمكن تكييفها والاستفادة منها خلال فترة الانتخابات. كذلك، يمكن استخدام منتديات الحوار التي تتشكل خلال الانتخابات في فترات ما بين الانتخابات لبناء الثقة ومعالجة قضايا الخلاف المستمرة، بما في ذلك الأسباب الأساسية للعنف الانتخابي.

مثال على الممارسة الجيدة

تمّ تعزيز الحوار على المستوى الشعبي لإقامة علاقات إيجابية بين المجتمعات المحلية المتخاصمة في إطار عملية «بناء الاستجابات الفعالة للانتخابات السلمية» في مشروع **كينيا** الذي نفذته «سيف وولد» قبل انتخابات عام 2017. على سبيل المثال، في مقاطعة ترانز نزويبا، جمعت لجنة العدل والسلام الكاثوليكية سائقي «البودابود»، الذين شوهوا يوّججون العنف الانتخابي مع ممثلين عن الأجهزة الأمنية، لمناقشة كيف يمكنهم تبادل المعلومات لتعزيز السلام والأمن بشكل مشترك خلال فترة الانتخابات. أدرك سائقو «البودابود» دورهم في دعم الانتخابات السلمية، وبدأت الأجهزة الأمنية في النظر إلى سائقي «البودابود» كمصدر مفيد للمعلومات لمنع الصراع، بعد عقد سلسلة من جلسات الحوار على المستوى الشعبي. ورغم التحديات، أقامت المجتمعات علاقات وخطوط اتصال بين بعضها البعض، ما كان مفيدًا خلال فترة الانتخابات، بالإضافة إلى فترة ما بعد إعلان النتائج، لتخفيف العنف الانتخابي.

مراجع إضافية:

الحوار والوساطة: A practitioner's guide, West African Network for Peacebuilding (WANEP), 2012

3.9 رصد وسائل الإعلام

يمكن لمنظمات المجتمع المدني رصد وسائل الإعلام لاطلاع العامة على تغطية الحملة التي توفرها وسائل الإعلام، بما في ذلك حجم الوصول المتاح للمتنافسين السياسيين وتوازن تلك التغطية. وفي حين أن فترة الحملة مهمة للجهات الفاعلة السياسية لإيصال رسالتها للناخبين وهذه الفترة هي عادة الأكثر تنظيمًا من السلطات لضمان وجود مستوى متكافئ، فغالبًا ما يركز المراقبون عملهم على هذه المرحلة. رغم ذلك، قد يكون من المفيد لمنظمات المجتمع المدني رصد وسائل الإعلام أيضًا خلال فترة ما قبل الحملة التي لا تخضع فيها التغطية للكثير من التدقيق، أو حتى خلال فترات أطول. ينقل مراقبو وسائل الإعلام النتائج إلى العامة والجهات المعنية في الانتخابات من خلال إصدار التقارير الدورية، التي عادة ما تكون أسبوعية أو كل أسبوعين خلال فترة الحملة.

وفي البيئات المعرضة للعنف الانتخابي، تقع على عاتق وسائل الإعلام بشكل خاص مسؤولية الإبلاغ عن الأخبار بطريقة دقيقة ونزيهة لتجنب إثارة التوترات أو العنف. في إطار مراقبة وسائل الإعلام، يتم رصد الكلام المسيء والمعلومات الخاطئة التي تحفز العنف الانتخابي. وفي بعض البلدان التي تؤدي فيها الإذاعة المجتمعية دورًا مهمًا في توفير المعلومات باللغات المحلية عن الانتخابات للعامة، قد يختار المراقبون التركيز على هذه الوسائط لأنها تتحدث إلى مجتمع واحد وقد تؤدي إلى تحريض إذا لم يكن الصحفيون محترفين.

إن انتشار وسائل التواصل الاجتماعي في جميع أنحاء العالم جعل رصد مواقع التواصل الاجتماعي للكشف عن الخطابات الخطيرة والمعلومات المضللة أثناء الانتخابات أولوية خاصة لمنظمات المجتمع المدني. يزداد تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على الانتخابات بشكل سريع وأصبحت مصدرًا رئيسيًا للمعلومات حول السياسة والانتخابات وبشكل خاص لفئة الشباب. ولكن لسوء الحظ، تساهم مواقع التواصل الاجتماعي في انتشار الكلام الضار في سياق انتخابي بشكل سريع أيضًا، مما يجعلها دافعًا رئيسيًا للعنف الانتخابي.

مثال على الممارسة الجيدة

قيمت البعثة الانتخابية للمراقبين المحليين في كولومبيا تأثير الشبكات الاجتماعية على عملية الانتخابات الرئاسية لعام 2018 في البلاد. جاءت الانتخابات بعد اتفاق السلام التاريخي الذي أنهى الصراع الذي استمر 50 عامًا بين الحكومة وقوات العصابات. رصدت البعثة الانتخابية للمراقبين المحليين 44,871,873 رسالة متعلقة بالانتخابات على الشبكات الاجتماعية، مثل تويتر وانستغرام واليوتيوب والمدونات لمدة ستة أشهر. وقامت البعثة الانتخابية للمراقبين المحليين بتحليل الرسائل من ثلاثة جوانب: خطاب عدواني أو غير متسامح، و«أخبار زائفة»، ومعلومات عن حوادث الانتهاكات الانتخابية (والتي قد تكون مضللة). وجدت البعثة الانتخابية للمراقبين المحليين أن حوالي 10 في المئة من الرسائل (4,311,347) حول الانتخابات عدوانية أو غير متسامحة. خلال الرصد، قُدمت البعثة الانتخابية باستمرار توصيات للأطراف المعنية في الانتخابات حول كيفية معالجة الوضع. على سبيل المثال، شهدت الفترة الأولى من الرصد عددًا كبيرًا من الرسائل غير المتسامحة المتعلقة بالمرشحين، بعد اقتراحات البعثة الانتخابية للمراقبين المحليين ومدونة السلوك بين الأحزاب السياسية، ولكن كان هناك عدد قليل جدًا من هذه الرسائل في الفترة السابقة للجولتين الأولى والثانية من الانتخابات الرئاسية.

مراجع إضافية:

Media monitoring to promote democratic elections: an NDI handbook for citizen organizations, National Democratic Institute, 2002

Election reporting: A practical guide to media monitoring, Article 19, 1998

Handbook on Media Monitoring for Election Observation Missions, Organization for Security and Co-operation in Europe Office for Democratic Institutions and Human Rights, 2012

الفصل الرابع:

مرحلة الانتخابات

في حين أنه من المهم أن تعمل منظمات المجتمع المدني والأطراف المعنية الأخرى طوال الدورة الانتخابية لمنع العنف الانتخابي، إلّا أنّ الانتخابات تظل مرحلة حاسمة ويمكن استخدام أدوات مختلفة لتعزيز بيئة سلمية في يوم الاقتراع وبعده. وغالبًا ما يكون يوم الاقتراع سلميًا وتكون العيوب في العملية، إما بسبب ضعف الإدارة أو التلاعب، سواء كانت حقيقية أو غير حقيقية محفزاً للعنف الانتخابي في وقت لاحق. وفي الوقت نفسه، أدى الاستخدام المتزايد للتقنيات الجديدة في الانتخابات، بما في ذلك التعرف على الناخبين في مراكز الاقتراع ونظم التصويت الإلكترونية وأنظمة نقل النتائج، إلى ظهور ثغرات جديدة. ويؤدي الخلل أو الفشل في مثل هذه الأنظمة إلى عنف انتخابي على نطاق واسع.

4.1 غرفة متابعة الوضع

أشأت منظمات المجتمع المدني في عدد من الانتخابات الأخيرة «غرف لمتابعة الوضع» لتنسيق الاتصالات المتعلقة بحوادث العنف الانتخابي، ويشمل ذلك العنف ضد النساء وغيرها من الانتهاكات خلال فترة الانتخابات. وعادة ما يتم إنشاء غرفة متابعة الوضع بواسطة تحالف منظمات المجتمع المدني الذي يركز على جمع حالات العنف الانتخابي وغيرها من الانتهاكات والتحقق منها وتخليها والإبلاغ عنها لتفادي تصعيد التوتر. وفي حين أن غرفة متابعة الوضع تربطها علاقات قوية عادة مع المراقبين المحليين وتزودهم بمعلومات محدثة، إلا أنها تتابع أيضًا الحوادث في وسائل الإعلام وتتلقى بلاغات التعهيد الجماعي عبر الخطوط الساخنة وتحاول التحقق منها بعد ذلك.

توفّر غرف متابعة الوضع منبرًا يسمح للمجتمع المدني بالاستجابة سريعًا وبطريقة منسّقة للشائعات التي لا أساس لها ولغيرها من المخاوف خلال الانتخابات التي قد تعرّض على العنف. وبينما قد يكون مفيدًا في بعض الحالات إصدار تصريحات عامة حول الحوادث، قد تتصل غرف متابعة الوضع بأطراف معينة لحل مشكلة ما. تعتمد غرف متابعة الوضع على علاقاتها مع الأطراف المعنية في الانتخابات، ويشمل ذلك الأحزاب السياسية والسلطات الانتخابية والمؤسسات الحكومية ووسائل الإعلام والمجتمع المدني والشرطة وغيرها من أجهزة الأمن من أجل التحقق من المعلومات ومعالجة المخاوف.

مثال على الممارسة الجيدة

خلال الانتخابات العامة عام 2015، أدّت غرفة متابعة الوضع في المجتمع المدني النيجيري دورًا هامًا كآلية تنسيق لجمع قادة المجتمع المدني رفيعي المستوى حول طاولة واحدة، فكان للوساطة تأثير إيجابي. كانت غرفة متابعة الوضع على اتصال منتظم مع اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، وساعدتها في نقل الرسائل التي تتطلب ثقة العامة، مثل تأجيل الانتخابات بسبب الوضع الأمني في بعض أنحاء البلاد. تضم غرفة متابعة الوضع، التي يشرف عليها مركز السياسات والدفاع القانوني، أكثر من 70 منظمة من منظمات المجتمع المدني، والغرفة ناشطة خلال الانتخابات الوطنية على مستوى الولايات والانتخابات الفرعية، وبشكل مستمر لتعزيز طريقة منهجية نشطة ومنسقة للمجتمع المدني

4.2 غرفة النساء لمتابعة الوضع

غرفة النساء لمتابعة الوضع عبارة عن آلية لبناء السلام تمّ استخدامها في سبعة بلدان أفريقية لتشجيع النساء على المشاركة بشكل فعّال وضمان إجراء انتخابات سلمية والتصدي لأي تهديدات وحوادث عنف أثناء الانتخابات. تعمل غرفة النساء لمتابعة الوضع على الضغط على الأطراف المعنية الرئيسية وتسعى لتحثهم على الالتزام بجدية بتعزيز الانتخابات السلمية. وتسعى غرفة النساء لمتابعة الوضع لحل النزاعات وخفض التوتر والتوسط في الصراع قبل تصاعده وذلم برفع التقارير ورصد الحوادث بشكل مستمر. تنشط غرفة النساء لمتابعة الوضع خلال فترة ما قبل الانتخابات، ولكنها تزيد أنشطتها في يوم الاقتراع وفترة ما بعد الانتخابات.

تتضمن غرفة النساء لمتابعة الوضع مجموعة من «النساء الوسيطيات البارزات» اللائي يشكّلن «النساء الوطنيات البارزات» المدربات كوسيطات، واللواتي يعملن على إشراك الأطراف المعنية الرئيسية خلال فترة ما قبل الانتخابات لضمان دعم الانتخابات السلمية، فضلاً عن «النساء الأفريقيات البارزات» اللائي يأتين إلى البلاد لدعم «النساء الوطنيات الوسيطيات» في تدخلاتهن قبل أيام قليلة من يوم الاقتراع.

وقبل أسبوع من الاقتراع، تعمل الأمانة العامة لغرفة النساء لمتابعة الوضع على إنشاء غرفة فعّلية تكون بمثابة نقطة محورية لجميع الأنشطة، وتشمل مركز اتصال يعمل فيه مشغولون شباب للمكالمات ومكاتب تدخل يعمل فيها رجال الشرطة ولجنة الانتخابات وقادة الشباب وفريق من المحللين الذين يدعمون النساء الوسيطيات البارزات بإحاطات يومية للإبلاغ عن جهود التدخل والوساطة خلال هذه الفترة الحساسة. يتم نشر جميع المراقبات اللائي تمّ تدريبهن في مركز خدمة العملاء في يوم الاقتراع في جميع أنحاء البلاد، لإبلاغ مركز الاتصال بأي تهديدات أو حوادث عنف بشكل منتظم، ثم يقوم مشغلو المكالمات بتسجيل التفاصيل وإرسالها إلى «النساء الوسيطيات البارزات»، اللواتي يكلفن بتحديد طريقة حل المشاكل التي يتم الإبلاغ عنها، بما في ذلك الاتصال بالسلطات الانتخابية و/أو الأجهزة الأمنية و/أو الجهات الفاعلة السياسية من خلال آليات تنسيق قوية. وتمارس تلك النساء الدبلوماسية الهادئة بالتعاون مع الجهات الدولية الفاعلة مثل بعثات مراقبة الانتخابات والبعثات الدبلوماسية، ويعملن كمحكمات بين الأحزاب السياسية المتنافسة. تتميز غرفة النساء لمتابعة الوضع بأنها غرفة ديناميكية ومرنة ويتم استخدامها وفقاً للسياق السياسي والصراع في البلد.

مثال على الممارسة الجيدة

اجتمعت سبع منظمات نسوية لتنفيذ غرفة النساء لمتابعة الوضع ردًا على تصاعد التوتر في الفترة التي سبقت الانتخابات الرئاسية والتشريعية لعام 2017 في ليبيريا. وتم إطلاق غرفة النساء لمتابعة الوضع لأول مرة في ليبيريا قبل انتخابات عام 2011 من مركز «أنجي بروكس الدولي»، وجرى تكرار التجربة في ستة بلدان أفريقية منذ ذلك الوقت. أنشأت غرفة النساء لمتابعة الوضع في ليبيريا خلال انتخابات عام 2017 أمانة وطنية وخمسة مراكز تنسيق إقليمية، يديرها منسقون من النساء والشباب الذين قاموا بتوعية النساء والشباب الريفيين بغرفة النساء لمتابعة الوضع وإلى الحاجة إلى انتخابات سلمية. وأنشأت غرفة النساء لمتابعة الوضع أيضًا آلية الإنذار المبكر والاستجابة المبكرة، أرسل من خلالها مراقبو السلام في المنطقة تنبيهات أمنية إلى الأمانة الوطنية، وتم التعامل معها من قبل الوسيطيات البارزات في ليبيريا. ساهمت أنظمة وهيكلية وأنشطة غرفة النساء لمتابعة الوضع في ضمان إجراء انتخابات سلمية، رغم مزاعم الجهات السياسية الفاعلة بحدوث مخالفات في الانتخابات. وأدت «الوسيطيات الليبيريات البارزات» على وجه الخصوص دورًا رئيسيًا في إقناع الأحزاب السياسية بتقديم الشكاوى بعد الانتخابات إلى المحكمة العليا بدلًا من التحريض على أعمال العنف. كما أوضحت هؤلاء الوسيطيات الحكم القانوني الذي أصدرته المحكمة العليا والذي أرجأ الجولة الثانية من الانتخابات للعام باستخدام البث الإذاعي وأداة مبتكرة تسمى «الحافلة المتحدثة»، حيث تنقلت المحاميات وممثلو وسائل الإعلام وفريق الاتصالات في غرفة النساء لمتابعة الوضع في ليبيريا في المقاطعات للتفاعل مع المجتمعات المحلية.

مراجع إضافية:

Report on the Women's Situation Room in Liberia 2017, WSR-International, 2017

4.3 المراقبون المحليون للانتخابات

لقد أصبح من الشائع في جميع أنحاء العالم أن يقوم المراقبون المحليون غير المتحيزين بمراقبة الانتخابات. قد تتألف مثل هذه المجموعات من منظمات المجتمع المدني الفردية أو قد تكون عبارة عن ائتلافات أو منظمات جامعة تضم مجموعة واسعة من منظمات المجتمع المدني. وبشكل عام، يبقى المراقبون المحليون في يوم الاقتراع في مركز اقتراع واحد لتقييم عمليات الفتح والتصويت والإغلاق والفرز. عند الانتهاء من عملية الفرز، يتابع المراقبون تسليم النتائج ورفع التقارير عنها وعملية نقل تبويب النتائج من السلطات الانتخابية إلى المستوى المركزي، إلى ذلك، يسجل المراقبون نتائجهم في قوائم التحقق، إما يدويًا أو باستخدام جهاز رقمي، ثم يقدّمون نتائجهم إلى أمانة مجموعة المراقبين.

ركّز المراقبون المحليون في البداية على يوم الانتخابات، ولكن وسعت معظم المنظمات جهودها لتشمل مراقبة ما قبل الانتخابات وما بعد الانتخابات (انظر أعلاه، «مراقبة ما قبل الانتخابات»، و أنظر أدناه «مراقبة ما بعد الانتخابات»). وقد تختار بعض منظمات المجتمع المدني مراقبة حوادث العنف الانتخابي تحديدًا في البلدان المهذّدة بشكل خاص بحالات من العنف الانتخابي (انظر أعلاه، «مراقبة العنف الانتخابي»).

تسعى مجموعات المراقبين المحليين إلى تعزيز نزاهة الانتخابات من خلال المراقبة غير المتحيزة والإبلاغ عن العملية الانتخابية. فوجود المراقبين المحليين يخفّف من احتمال حدوث مخالفات انتخابية ويزيد من ثقة العامة في العملية الانتخابية عند الحاجة. وفي الوقت نفسه، يساهم المراقبون المحليون للانتخابات في منع وتخفيف العنف الانتخابي. كذلك، يعزز المراقبون المحليون نزاهة العملية، ويمكنهم الحد من العيوب المحتملة في العملية التي قد تكون محفّزًا للعنف. من خلال رفع التقارير غير المتحيزة، يحد المراقبون المحليون من الشائعات التي لا أساس لها والتي قد تغذي العنف في يوم الاقتراع.

يؤكد المراقبون المحليون عادة على مشاركة الفئات المحرومة، بما في ذلك النساء والأقليات وذوي الإعاقة. في بعض الحالات، قد تركز مجموعات المراقبين المحليين جهود المراقبة على هذه الجوانب، من خلال مثلًا مراقبة مشاركة النساء. ويساعد المراقبون المحليون في منع أو تخفيف احتمال حدوث العنف الانتخابي ضد هؤلاء المواطنين، وذلك بلفت الانتباه إلى القضايا التي تواجهها مجموعات مستضعفة محددة.

مثال على الممارسة الجيدة

شبكة الانتخابات الحرة والنزيهة عبارة عن تحالف يضم 60 منظمة مجتمع مدني باكستانية ومقرها في جميع أنحاء باكستان. نشرت شبكة الانتخابات الحرة والنزيهة 19,683 مراقبًا محليًا لمراقبة العملية في 72,089 مركز اقتراع في الانتخابات العامة التي جرت في 25 يوليو. راقبت شبكة الانتخابات الحرة والنزيهة فترة ما قبل الانتخابات التي تميّزت بهجمات إرهابية عديدة.

ولمراقبة يوم الانتخابات، استخدمت شبكة الانتخابات الحرة والنزيهة تطبيقًا على الهاتف المحمول، ما مكّن المراقبين من الإبلاغ عن النتائج التي توصلوا إليها على مدار اليوم. ولكن تعييد الأجهزة المحمولة في مراكز الاقتراع منع المراقبين من الإبلاغ عن النتائج قبل الإنتهاء من مراقبة اليوم. سمح استخدام التطبيق على الهاتف المحمول لشبكة الانتخابات الحرة والنزيهة بتحليل بيانات المراقبين بسرعة وإصدار بيان أولي شامل بعد يومين من يوم الانتخابات¹⁰. وجد مراقبو شبكة الانتخابات الحرة والنزيهة أن عملية التصويت تُدار بشكل جيد بشكل عام، ولكنهم لاحظوا أن الوضع تعكّر بسبب تدهور عملية الفرز وانهايار نظام نقل النتائج الذي تم استخدامه حديثًا. وأمدت شبكة الانتخابات الحرة والنزيهة أيضًا أن العملية كانت أكثر شمولًا للنساء وذوي الإعاقة والمتحولين جنسيًا، رغم أنها لاحظت أنه في الكثير من المواقع مُنعت فيها النساء من التصويت بالاتفاق بين قادة المجتمع و/أو المرشحين.

مراجع إضافية:

Manual for Incorporating a Gender Perspective into OAS Electoral Observation Missions, Organization for American States, 2013

NDI Handbook on How Domestic Organizations Monitor Elections: An A to Z Guide, National Democratic Institute, 1995

Brothers, Julia and Michael McNulty, Monitoring and Mitigating Electoral Violence through Nonpartisan Citizen Election Observation, ⁽¹⁰⁾ National Democratic Institute, 2014, p. 39

4.4 تجميع الأصوات الموازي

تجميع الأصوات الموازي هو إسقاط لنتائج الانتخابات بناءً على عينة إحصائية عشوائية لنتائج محطة الاقتراع التي يرسلها مراقبو الانتخابات. تم استخدام تجميع الأصوات الموازي في جميع أنحاء العالم على يد المراقبين المحليين للتحقق من دقة عملية فرز النتائج.

تعتمد الدقة في تجميع الأصوات الموازي على موثوقية البيانات المقدّمة من المراقبين المدربين تدريباً خاصاً والذين يجب عليهم إرسال النتائج من محطة الاقتراع المخصصة لهم (نقطة البيانات) في الوقت المناسب وبطريقة دقيقة. ونظراً لأن تجميع الأصوات الموازي يتعلق بعملية النتائج، فإن العملية حساسة للغاية واستراتيجية التواصل في تجميع الأصوات الموازي تتطلب دراسة متأنية لطريقة ووقت إصدار البيانات علناً.

يمكن أن تكون عملية تجميع الأصوات الموازي في كثير من الأحيان دافعاً للعنف الانتخابي في انتخابات متنازع عليها. أي تأخير في عملية النتائج قد يثير الشكوك وحالة من التوتر. ولكن عندما يتم اتباع منهجية موثوقة، يمكن أن تصبح عملية تجميع الأصوات الموازي تدقيقاً مستقلاً قوياً في عملية نقل النتائج، مما يمنع التلاعب بالنتائج ويدفع السلطات الانتخابية للإعلان عن النتائج في الوقت المناسب. كذلك يساعد نشر نتائج تجميع الأصوات الموازي المواطنين والأحزاب السياسية على الوثوق في نتائج الانتخابات وتقبل النتيجة بطريقة سلمية.

في حين أنّ تجميع الأصوات الموازي يركّز على البيانات الكمية، يستخدم المراقبون المحليون طرق المراقبة المعتمدة على العينات أيضاً لتقييم الجوانب النوعية بدقة في يوم الانتخابات، مثل اتباع الإجراءات المناسبة من قبل مسؤولي الانتخابات أو حماية سرية التصويت.

مثال على الممارسة الجيدة

في **جورجيا** في عام 2017، حدثت انتخابات بلدية مثيرة للجدل في أوزورجيتي بين مرشح للحزب الحاكم ومرشح مستقل، وساد فيها جو من الترهيب والمضايقة قبل الانتخابات والجولة الثانية. ولتفادي حدة التنافس وارتفاع مستوى التوتر، قررت مجموعة المراقبين المحليين التابعة للمجتمع الدولي للانتخابات العادلة والديمقراطية إجراء تجميع الأصوات الموزاي ونشر مراقبين في جميع مراكز الاقتراع لإجراء انتخابات الجولة الثانية. وفي ليلة الانتخابات، كانت النتائج قريبة جداً. وكانت هناك محاولة لإثارة جو من عدم الاستقرار والتشكيك في نتيجة الدائرة الانتخابية في أحد الدوائر الانتخابية، مما كاد أن يؤثر على النتيجة الإجمالية للانتخابات. رغم ذلك، فقد رصد مراقبو الجمعية الدولية للانتخابات العادلة والديمقراطية عملية الفرز ووجدوا أنها أجريت بشكل صحيح، وأرسلوا النتائج إلى مركز تجميع الأصوات الموزاي التابع للجمعية الدولية للانتخابات العادلة والديمقراطية. ومع تصاعد التوتر، ظلت الجمعية الدولية للانتخابات العادلة والديمقراطية على اتصال وثيق مع كل من السلطات الانتخابية والحزب الحاكم على المستوى المركزي. في النهاية، أظهر مركز تجميع الأصوات الموزاي التابع للجمعية الدولية للانتخابات العادلة والديمقراطية أن المرشح المستقل قد فاز في الانتخابات، مما أجبر الحزب الحاكم على التخلي عن محاولاته لإلغاء العملية، والذي كان من المحتمل أن يسبب احتجاجات عنيفة واشتباكات في أوزورجيتي.

مراجع إضافية:

The Quick Count and Election Observation: An NDI Guide for Civic Organizations and Political Parties, National Democratic Institute, 2002

الفصل الخامس:

مرحلة ما بعد الانتخابات

يحدث العنف الانتخابي في أي وقت في الدورة الانتخابية، وتُعتبر فترة ما بعد الانتخابات فترة حساسة بشكل خاص. قد تكون عملية النتائج، نظرًا لأنها تحدّد النتيجة، دافعًا للعنف الانتخابي، خاصة إذا كان هناك شعور بأن الإعلان عن النتائج قد تأخر عن قصد، أو كانت هناك مخاوف من وجود تدخل في عملية التجميع. تثير الشكاوى والطعون بعد الانتخابات توترًا إذا غيرت قرارات المحكمة النتائج أو نقضتها، وبشكل خاص إذا اعتبرت القرارات مسيئة أو لا أساس لها من الصحة على نطاق واسع. وقد يتم ارتكاب أفعال من العنف على أثر احتجاجات ومظاهرات الأحزاب السياسية أو ردود الفعل المدنية الأوسع نطاقًا ضد النتائج خلال مرحلة ما بعد الانتخابات، إما عن طريق المتظاهرين الذين يعارضون النتائج، أو عن طريق الأجهزة الأمنية، التي يمكنها الرد على المتظاهرين بطريقة قاسية.

5.1 المراقبة ما بعد الانتخابات

وفقًا للسياق السياسي للانتخابات، يمكن أن تصبح فترة ما بعد الانتخابات عملية طويلة ومعقدة تتسم بالعنف إذا تم الطعن في النتيجة. يمكن رصد فترة ما بعد الانتخابات من المراقبين المحليين كما هو الحال خلال فترة ما قبل الانتخابات ويوم الاقتراع. وبشكل خاص، قد يكون من الضروري للمراقبين على المدى الطويل المنتشرين في جميع أنحاء البلاد مواصلة رصدهم، خاصة إذا كانت عملية التجميع في أجزاء معينة من البلاد عملية مطولة أو إذا كانت هناك عمليات إعادة فرز على المستوى الإقليمي أو مستوى المقاطعة. كذلك، قد تكون الشكاوى والطعون عملية لامركزية ينبغي على المراقبين رصدها. وقد تكون هناك حاجة إلى رصد الاحتجاج على المظاهرات والاحتجاجات التي تلت الانتخابات، رغم أنه ينبغي على مجموعات المراقبين المحليين أن تتصح مراقبيها باتخاذ احتياطات للسلامة في حال وقوع مثل هذه الأحداث العنيفة. وفي بعض الحالات، قد تكون هناك أعمال انتقامية واسعة النطاق ضد الأفراد والمجموعات التي ينبغي رصدها والإبلاغ عنها.

تتبع عملية المراقبة بعد الانتخابات منهجية مماثلة للمنهجية المعتمدة خلال مرحلة ما قبل الانتخابات، وبالتالي يتعين على المراقبين الاستمرار في نشر نتائجهم باستخدام نماذج الإبلاغ الأسبوعي أو نماذج الإبلاغ عن الحوادث، وينبغي على مجموعة المراقبين المحليين الحفاظ على صورتها العامة بإصدار تقارير عامة منتظمة في فترات زمنية مناسبة. في الوقت نفسه، قد يكون من الصعب التنبؤ خلال مراقبة فترة ما بعد الانتخابات من حيث الجدول الزمني والقضايا الرئيسية التي يجب متابعتها. لذلك، يجب أن تكون مجموعات المراقبين المحليين مرنة في طريقتها المنهجية، وأن تأخذ في الاعتبار السيناريوهات المحتملة في التخطيط الأولي للمشروع وفي تخصيص الموارد اللازمة لتوفير تغطية مناسبة لفترة ما بعد الانتخابات. ولأن المراقبين الدوليين غالبًا ما يغادرون في الأسابيع التي تلي يوم الانتخابات مباشرة، فالمراقبة التي يجريها المراقبون المحليون مهمة بشكل خاص.

مثال على الممارسة الجيدة

بينما كانت فترة ما قبل الانتخابات حتى انتخابات فبراير 2016 في أوغندا سلمية إلى حد كبير، ولكن يوم الانتخابات شهد جواً من التوتر وادعاءات بحدوث مخالفات وكانت هناك مخاوف كبيرة حيال العنف في فترة ما بعد الانتخابات. وبدأ تحالف شبكة المراقبين المحليين للانتخابات بتنفيذ أنشطة المراقبة بعد الانتخابات لمتابعة التطورات خلال هذه المرحلة من خلال بذل إجراءات شاملة في المراقبة. ونشرت الشبكة مراقبيها على المدى الطويل في الدوائر الانتخابية في المناطق الـ 112 في البلاد. ورفع المراقبون على المدى الطويل تقاريرهم الأسبوعية حتى نهاية شهر مارس. ركزت المراقبة وعملية رفع التقارير بعد الانتخابات على عملية تجميع النتائج وشمل ذلك إعادة فرز الأصوات والشكاوى ضد النتائج وحوادث العنف الانتخابي التي تم تعقبها، بما في ذلك العنف الذي ترتبه عناصر الأمن، والعنف الذي يحرص عليه المرشحون، والمظاهرات العامة.

5.2 الوساطة

تُعرّف الوساطة عمومًا بأنها عملية منظّمة حيث يساعد طرف ثالث محايد الأطراف المتصارعة في التفاوض للوصول إلى نتيجة مقبولة من الطرفين في الصراع.¹¹ عندما تنتهي الانتخابات بحدوث خلاف بين المتنافسين، والذي يكون عادة على النتائج، تكون الوساطة ضرورية في الحالات التي يكون فيها القضاء غير قادر على حل النزاع أو عندما يتم الطعن في نزاهته. وغالبًا ما تتولى منظمات حكومية دولية إقليمية أو دولية، مثل الأمم المتحدة أو الاتحاد الأفريقي جهود الوساطة الانتخابية (التي تُسمى أحيانًا «المسار الأول من الدبلوماسية».) ولكن في بعض الحالات، تولّت الجهات الفاعلة المحلية في المجتمع المدني دور الوساطة هذا («المسار الثاني من الدبلوماسية»). يمكن أن يكون ذلك فعالًا، على سبيل المثال، في البيئات التي ينظر فيها إلى الجهات الفاعلة الدولية أو الإقليمية على أنها متورطة أو متحيزة بطريقة ما، أو عندما يكون الصراع ممتدًا ولم تعد الجهات الفاعلة الدولية تشارك في العملية. وعادة ما تكون الجهات الفاعلة في المجتمع المدني أكثر وعيًا بالحقائق المحلية وقادرة أكثر على التعبير عن آراء المجتمعات المحلية في العملية.

ولكي تتوسط الجهات الفاعلة في المجتمع المدني بشكل ناجح في نزاع انتخابي، يجب اعتبارها محايدة تمامًا ويجب أن تكتسب ثقة جميع الأطراف المتصارعة. وينبغي أن تكون العمليات شاملة لجميع الأطراف المعنية وأن يكون صنع القرار إما في غرفة المتابعة أو أن يواظبوا على مواكبة التطورات، وذلك لتجنّب رفض التوافق في المرحلة النهائية. كذلك، تُعتبر سرّية العملية برمتها أمر هام أيضًا لمثل هذه العمليات. في بعض البلدان، قد يتوسط الزعماء الدينيين في النزاعات الانتخابية، في حين قد تقوم منظمات المجتمع المدني العاملة في بناء السلام بشكل مستمر بهذا النوع من الوساطة. وبهذه الطريقة، يمكن الاستفادة من هياكل السلام القائمة حاليًا، ويمكن أن تستمر جهود الحوار المستمر بعد التوصل إلى اتفاق لمعالجة الأسباب الأساسية والقضايا الطويلة الأمد. قد تكون منظمات المجتمع المدني المشاركة في النزاعات الانتخابية في وضع يسمح لها بالمساعدة في إطلاق جهود الإصلاح الانتخابي، والتي يمكن أن تعالج أيضًا مسببات العنف في العملية الانتخابية وتساهم في خفض مخاطر استيلاء شخص واحد على كل شيء في الانتخابات.

Kane, Sean and Nicholas Haysom, Electoral Crisis Mediation: Responding to a rare but recurring challenge, International IDEA, ⁽¹¹⁾ .2016, p.17

مثال على الممارسة الجيدة

انتهت انتخابات عام 2017 في **ليسوتو** بأزمة سياسية بين الحزبين الرئيسيين غذاها خلاف حول تخصيص المقاعد. في البداية، توسطت أطراف فاعلة إقليمية ودولية في النزاع، لكن انهار هذا الجهد في عام 2009، وأجياه المجتمع المدني بقيادة مجلس ليسوتو للمنظمات غير الحكومية والمجلس المسيحي في ليسوتو. وفر هذا الجهد الذي بذله المجتمع المدني منبراً للحوار المستمر بين الأطراف المتصارعة، وأبعد الحوار عن تخصيص المقاعد ودوله إلى إصلاح التشريعات الانتخابية للانتخابات المقبلة¹³. وضع وسطاء المجتمع المدني المحلي هيكلية الحوار وسجلوا المداولات.

مراجع إضافية:

Fomunyoh, Chris, 'Mediating election-related conflicts', Background paper, Centre for Humanitarian Dialogue, 2009

Kane, Sean and Nicholas Haysom, Electoral Crisis Mediation: Responding to a rare but recurring challenge, International IDEA, 2016

Shale, Victor and Robert Gerenge, 'Electoral mediation in the Democratic Republic of the Congo, Lesotho and Kenya', Conflict Trends, ACCORD, 2016

Shale, Victor and Robert Gerenge, 'Electoral mediation in the Democratic Republic of Congo, Lesotho and Kenya', in Conflict trends ⁽¹³⁾ .2016/4, ACCORD, 16 Feb 2016





تقديم المساعدة الفنية لمساندة برنامج «دعم الديمقراطية - برنامج لمنظمات المراقبين المحليين (بما في ذلك مجموعات المراقبين المحليين)»

العقد رقم EIDHR/2015/358-714 EuropeAid/136069/DH/SER/Multi

بتمويل من
الاتحاد الأوروبي

الدائرة

المديرية العامة للتنمية والتعاون - المعونة الأوروبية، والديمقراطية، والحوكمة، وحقوق الإنسان، ووحدة المساواة في النوع الاجتماعي © الاتحاد الأوروبي، 2019 إعادة الاستخدام مسموحة بشرط ذكر المصدر

الصور

تعود ملكية جميع الصور في هذا الدليل للمفوضية الأوروبية. الصور الموجودة في الصفحتين 44 و45 مقدمتين من المنظمة الدولية لكتابة التقارير حول الديمقراطية.

إنتاج

هولي روثراوف لبرنامج «دعم الديمقراطية»

الجرافيك والتصميم

كلير دوبيزات

تم إعداد هذا الدليل بدعم مالي من المفوضية الأوروبية. التراء المقدمة في هذا الدليل تُعبّر عن أصحابها، ولا تُعبّر بأي حال عن الرأي الرسمي للمفوضية الأوروبية.

